

دُرُّ الْأُصُولِ

فِي أُصُولِ فِقْهِ الْمَالِكِيَّةِ

لِمُجِدِّدِ الْعِلْمِ بِشَنْقِيطِ
الْعَلَامَةِ

مُحَمَّدِ الْمَخْتَارِ بْنِ بَوَّازِ الْجَكْنِيِّ الشَّنْقِيطِيِّ

خَدَمَهُ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مُعَمَّرِ السَّنُوسِيِّ

دَارُ ابْنِ خَلْفُونِ

وَلَدَارُ التَّرَاثِ نَاشِرُونَ
الْجَزَائِرَ

دُرَرُ الْأُصُولِ
فِي أُصُولِ فِقْهِ الْمَالِكِيَّةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دُرُّ الْأُصُولِ فِي أُصُولِ فِقْهِ الْمَالِكِيَّةِ

لِجَدِّدِ الْعِلْمِ بِشَنْقِيطِ
الْعَلَامَةِ
مُحَمَّدِ الْمُخْتَارِ بْنِ بَوَّالِ الْجَنِينِي الشَّنْقِيطِيِّ

خَدَمَهُ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مُعَمَّرِ السَّنُوسِيِّ

دار ابن حزم

دار التراث ناشروها
الجزائر

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبّر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار التراث ناشرون

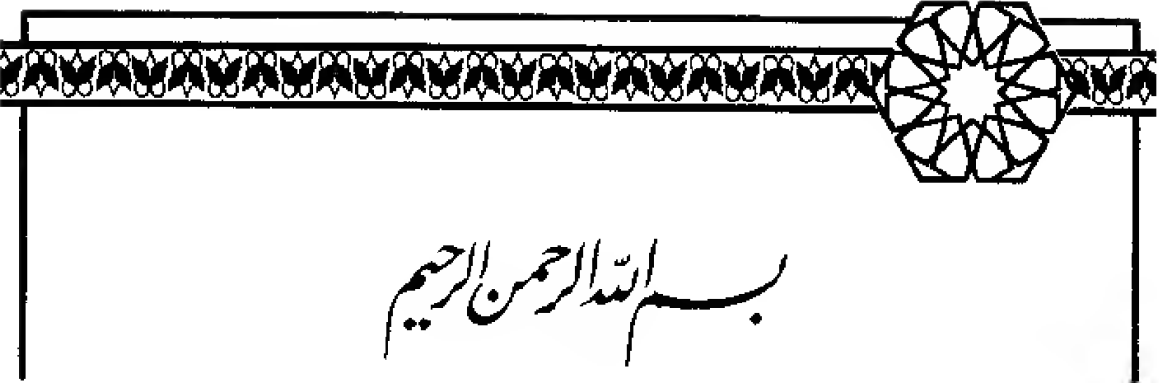
حي الهواء الجميل باش جراح - الجزائر

هاتف: 0021361551203/0021361514764/0021361510573

فاكس: 0021321544254 البريد الإلكتروني: Maouichi_A@yahoo.fr

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - صرّ: ١٤/٦٣٦٦ - تلفون: ٧٠١٩٧٤



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

أخي طالب العلم...

أسعدك الله بخشيته، ونور قلبك بطاعته، ورزقك من حلاوة العلم ما يُقرّبك إليه، وفتح عليك من أبواب الفهم ما هو مطيّة الزُلْفى لديه، وأنعم عليّ وعليك بمحبّة تكون وُضلةً إلى جنته؛ وذريعةً إلى رضوانه.

علمت - أطلال الله بقاءك - أنّ من أعظم أسباب السعادة تحصيل العلم النافع الموصِل إلى معرفة الله على الحقيقة، وليس يُخالجني أدنى ريب في أنّك وجدت أثره في انشراح الصدر، وتذوّقت من حلاوته ما يُغنيك عن التّعبد والتّوصيف.

وعلمت - وفقك الله لطاعته - أنّ سلفنا الصّالح - رضي الله عنهم - قد بلغوا في إتقانه القمّة، وتسنّموا من

حقائقه الذروة، وأنهم عاشوا للعلم مُفَتَّحاً وَمُعْتَقَباً..
في مَرَاتِعِهِ يَسِيمُونَ، وفي مَنَادِحِهِ يَسْرَحُونَ، وبه وحده
يسعدون وينعمون.

ولا سبيلَ إلى مُشاكلتهم في نُبلٍ، أو مُوازاتهم في
محلٍّ -: إلا بسلوكِ طريقتهم واقتفاءِ أثرهم، وأنت إذا
رُمتَ وُرُودَ ذلك المورد؛ وتحركتَ هَمَّتُكَ إلى أن تبلغَ
فيه مبلغَ من لا يُضَارِعُ في درايةٍ أو فهمٍ، فخذُ إليه
أقصد المسالك.

ولا أحسبك تجهلُ طريقةَ السلفِ في تأهيلِ الشُّدَاةِ
من طلابِ العلم، حيث كان من يؤمُّ علماً بعينه يشرعُ
في حفظِ متنٍ أو كتابِ جامعٍ لمسائلِ ذلك العلم على
الجملة؛ حتَّى يَسْتَظْهِرَهُ كُلُّهُ، ثمَّ يجلس إلى شيخٍ عارفٍ
ليشرحَ له مسائلَ ذلك المتنِ أو الكتابِ، فإذا أتمَّ صارَ
إلى غيره من الفنون.

ولقد كان من ألوانِ تَفَنُّنِهِمْ في تسهيلِ العلمِ
وتقريبهِ إلى مُريدِهِ، أنْ نَظَّمُوهُ على طريقةِ الشُّعْرِ؛
لسهولةِ حفظِهِ وتَهَيُّؤِ الملكةِ الذَّهنيَّةِ لالتقاطه. ولا يزالُ
طلابُ العلمِ إلى يومِ الناسِ هذا يُؤثرونَ المنظومَ على
المنثورِ ممَّا خلا القرآنَ والحديثَ.

ولعلَّ أبرزَ من اهتمَّ بشتَّى أنواعِ النِّظمِ في عصرنا

هذا - وفيما مضى إلى عهد قريب - أمة الشناقطة؛ إذ لا يكادُ علمٌ من العلوم ولا مسألةٌ من المسائل إلا ولهم فيه نظمٌ محفوظ؛ يتحدّر على الأفهام تحدّر الماء القراح على حرّ الأوام، ويتساع في الآذان أنسياع البرء في سُقم الأبدان؛ سلس المأخذ، مُستراض التركيب!.

ولا تزال الأوساط العلمية في بلاد شنقيط تشهد بالفضل الأكبر في بناء نهضتها وإرساء أواسيها للإمام المُتقن والعلامة المتفنّن الشيخ المختار بن بونة - رحمه الله وأعلى مقامه - صاحب التّواليف المشهورة في شتى الفنون.

وعلى كثرة ما للشيخ من كُتب ومُتُون في أصول الفقه وغيره؛ لم يرقني مثل نظمه هذا الذي بين يديك «درر الأصول»؛ لاستيعابه أبواب الأصول على وجه التّوسط والاقتصاد الهادف.

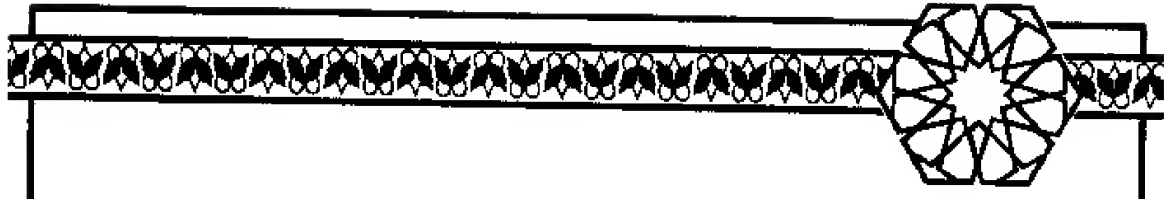
عُثِرَ على نسخةٍ منه عند فضيلة شيخي ووالدي سماحة الدكتور محمّد المختار ابن الإمام محمّد الأمين الشنقيطي - رفع الله قدره -؛ حيث سلّمنيها مسروراً - وكان ذلك أيام دراستي بالمدينة النبوية - فأعدتُ نسخها وتبييضها أيامئذ؛ إذ كانت بها بعضُ النّواقص التي مرجعها إلى النّاسخ فيما أحسب، لذلك كان جُلّ ما صنعته متمثلاً في تصحيح النّظم وضبطه بالشكل وإقامة

بعض ما يخلُ بوزن الأبيات - بتحريره أو بتجديد عبارته
في النادر -، إضافةً إلى إثبات الفُرُوق بين هذه النسخة
ونسخة أخرى سيأتيك خبرها بعد حين.

واليوم وقد أوشك طلابُ الدفعة الأولى بالكلية
الإسلامية هنا على التخرج؛ يُسعدني أن أضع بين
أيديهم هذه المنظومة الرائعة ليضيفوها إلى ما حفظوه من
متونٍ ومنظومات؛ عسى أن تكونَ لهم خميرةً نافعةً -
على حدّ تعبير الشيخ الأمين رحمه الله - لما سيجدونه
في مطوّلات الأصول.

واللهُ تعالى من وراء القصد وهو يهدي السبيل،
وإنّما الأعمال بالنيّات.

عبد الرحمن بن معمر السنوسي
المدرس بكلية أوليانوفسك الإسلامية
روسيا في: ٢٨ ربيع الثاني ١٤١٧هـ



المختار بن بونه

معالم شخصيته ومسيرة حياته^(١)

في بلدة «أكفيلت» الواقعة جنوب «أبي تلميت» من القطر الموريتاني؛ وُلد المختار بن محمد سعيد (بونة) بن المستحي من الله بن أعل بن زلماط الجكني؛ نسبةً إلى قبيلة «تجكانت» المعروفة بالعلم والأدب.

ورغم أن هذه الولادة المباركة قد تعددت الروايات في تحديد تاريخها؛ غير أن المرجح في ذلك هو أنها كانت عام ثمانين وألف من الهجرة النبوية (١٠٨٠هـ).

(١) انظر ترجمته في: الوسيط في أدباء شنقيط لأحمد الأمين: ص(٢٧٧) وما بعدها، والمنارة والرباط للخليل بن النحوي: ص(٥٣٠)، وفتح الشكور في معرفة أعيان علماء الشكرو للبرتلي: ص(١٤١)، ومقدمة تحقيق مبلغ المأمول ودرر الأصول.

وتتظاهر الروايات على أنه نشأ في بيت علم،
وتربى في بيئة أدب وصلاح؛ وذلك - بإذن الله - مما
يكون الشخصية السوية، ويعين على التوجه السليم نحو
العلم والمعرفة.

ولقد ذكر جملة ممن ترجموا له أنه كان في بداية
طلبه بليداً، قليل الذكاء؛ ثم ما لبث أن فتح الله عليه
أبواب العلم، ونور بصيرته لتلقيه، وشرح صدره لفهمه
واستيعابه.

ويحكون في أسباب هذا الفتح أموراً للنظر
الفاحص فيها مواقف؛ ولعلها من القصص التي دأب
الناس في بيئاتنا التقليدية على نسجها وحبكها للتهويل
من شأن من يعتقدون فيهم الولاية والصلاح.

ولقد ذكروا أنه كان مع أحد أشياخه زمن بلادته،
وكان هذا الشيخ عند أصهاره في خباء له، واتفق أن
غادر الشيخ أصهاره؛ فجاء المختار بعده إلى الخباء
الذي كان فيه شيخه فاضطجع ونام. وبينما هو كذلك إذ
جاءت جارية من الخدم؛ فطوت الخباء عليه دون أن
تشعر به، فأقام فيه نائماً أتيماً إلى أن رجع الشيخ،
حينها هبت الجارية إلى نصب الخباء من جديد، ولم
يرعها إلا المختار في طياته قد انتبه مذعوراً، شاحب
اللون، نحيل الجسم؛ فطفقوا يعالجونه حتى دبّت في

أوصاله الحياة، ثم إنَّ شيخه أخذ يسأله فأخبره بما كان. وقد انتبه من نومته تلك يحفظ ما كان مكتوباً في ألواح الطلبة الذين معه من غير فهم لمعناه؛ فلما أحسَّ الشيخ منه ذلك الأمر -: خصَّص له مكاناً يتعهده فيه، ولم يمض عليه وقت كثير حتى نبغ في العلم؛ فأبرزه شيخه للناس.

هذا ما حكوه...

ورغم أنَّه لا حَجَرَ على فضل الله، ولا ننكر ما قد يَخْصُّ اللهُ به بعضَ أوليائه من الكرامات والهبات؛ إلاَّ أنَّ هذه القِصَّةَ وأشباهاها يرفضها منطق الأشياء وناموس الأحداث.

وأقرب التفسيرات إلى واقع الأمر؛ أنَّ ابن بونه كان من أولئك الطلاب الذين يتمتَّعون بذاتية عالية وشخصية حادة؛ حيث لا يستطيع أن يتقبَّل شيئاً يجابه طبعه، ولا يقتنع بما يتضمَّن سطحاً في معناه، أو شططاً في مبناه؛ وكم كان يشيع بين كثيرٍ من مُدرِّسي ذلك الزَّمان إيثارُ أسلوب التعقيد في الإقراء؛ حتى لتظنُّ أنَّ أحدهم لَيَتَكَلَّمُ بلسان أبي معشر وشمهروش!

وقد وقع للشيخ محمَّد عبده - رحمه الله - قِصَّة لعلها تعين على فهم حال ابن بونه هذه؛ ذلك أنَّه حينما

أقبل على دراسة النحو في صغره، بدأ الشيخ له ولزملائه بشرح الكفراوي على الأجرومية؛ ومعلوم أن الكفراوي - رحمه الله - نحى في شرحه ذاك منحى المتأخرين في استعمال مواضع المناطقة والجدليين والوضعيين -: فأصابه ضيق شديد هيمن على نفسه، واسودّ خاطره، وأظلم قلبه، وكره النحو حتى يئس من فهمه. وما هو إلا أن التقى بعالم ربّاني مغمور في إحدى القرى عرف من أين المأتى في تقريب النحو إلى قلبه؛ حتى أصبح محمّد عبده من لا يطاول في العربيّة وعلومها فيما بعد. وهات واحدًا من زملائه الذين أظهروا الفهم للشيخ وقتها؛ هل تسمع له من ذكر، أو تعرف له من مآثرة!.

ذلك تفسير تلك البداية الكليّة في نظري...

ولقد تواطأ أكثر المتتبعين لسيرته على أنّه أخذ العلم عن جملة من علماء بلده؛ إلا أنّه لم يُعرف له رحلة خارج قطر شنيط؛ ممّا نستنتج منه أنّه توفّر له من الشيوخ ما يشبع نهمته إلى تحصيل أكثر العلوم المتداولة في ذلك العصر.

ومن شيوخه المشهورين: الشيخ حبيب بن محمّد بن حبيب بن المختار الجكنيّ، والشيخ المختار بن أحمد بن اشفع الجكنيّ - وهما من قبيلته -،

والشيخ الديماني الذي لا نكاد نعثر على اسمه الكامل؛
وفي الديمانيين علماء كثيرون .

ويبدو أنَّ الشيخ الديماني - هذا - إضافة إلى كونه
من أساطين المدرسين في ذلك الزمان؛ كان صاحب
تخصّص دقيق في نوع بعينه من أنواع العلوم المحظرة،
ولعلّه آخر من ثنّى المختار بين يديه رُكَبَ الطلب؛ إذ
الطالب كلّما ازداد رسوخاً في التّحصيل زاده ذلك حرصاً
على دقّة انتقاء ذوي التّبحر في أنواع المعارف والعلوم .

والذي جعلنا نميل إلى هذين التّقديرين هو أنَّ ابن
بونه لمّا قفَلَ من عند الشيخ الديماني عائداً إلى أهله؛
صَحِبَهُ نحوُّ من أربعين طالباً ممّن شاركوه في التّلقّي عن
الشيخ، ولا يدلُّ ذلك إلّا على تميّزه المتفرد في
حصيلته ومنهجه، وعلى أنّه كان يكبرهم نسبياً في
السّن؛ إذ من ديدن الأقران في مجرى العادة عدم
التّسليم لمن تميّز عنهم بالتّفوّق والسّبق في التّحصيل؛
فضلاً عن القبول بالدراسة عليه والتّلقّي عنه، كما يدلُّ
على أنّهم وجدوا عنده من العلوم ما لم يكن الشيخ
الديمانيّ ذا قيام عليه؛ لأنّ الطّلاب في تلك البيئات
ليس من معتاد أحوالهم القفز من شيخ إلى آخر؛ فضلاً
عمّا في ذلك من إساءة للأدب؛ لا تليق بهم ولا
بالمختار .

ولقد كان أولئك الطّالّاب هم الأساس الذي قامت عليه محظّرتة العلميّة، والمحظّرة في عُرف الشّناقطة هي المدرسة التي يُنشئها العالم قريباً من بيته، وينقطع فيها لتدريس من يَفدُ عليه من طلّاب العلم؛ ابتغاء الأجر، ورغبةً في نشر العلم بين أبناء المسلمين، وهي بمثابة «الزّاوية» عندنا في الجزائر وليبيا، أو «المدارس الشرعيّة الحرّة» في بلاد الشّام والعراق.

لم يترك ابن بونه فنّاً من الفنون المحظّريّة في ذلك الزّمان إلّا قام بتدريسه لطلّابه؛ حتى قال أحد تلامذته يصف ذكريات الطّلب على يديه:

كُنّا مَعَ البَوْنِيّ في عَرَصَاتِهَا
هَالَاتِ بَذَرٍ لَمْ يَشْبَهُنَّ غَيْهَبُ
فِيهَا تَجَمَّعَ سَيَبَوِيهِ وَيُوسُفُ
وَالْكَاتِبِيُّ وَالْأَشْعَرِيُّ وَأَشْهَبُ

إلّا أنّ الذي يلفت نظر الباحث بقوة؛ هو أنّ النّصيب الأوفر من تلك العلوم كان للعربيّة وما يتعلّق بها من نحوٍ وصرفٍ وبلاغةٍ وأدبٍ، ولعلّ الميل الذّاتيّ إليها كان من أسباب تركيزه عليها؛ علاوةً عن اقتناعه الشّخصيّ بأثرها في التّكوين العلميّ لدى المتعلّم. ولقد سمعتُ شيخنا المحدث العلامة محمّد أحمد عبدالقادر

الشَّنْقِيطِيّ (المتوفى سنة ١٤١٩هـ) - رحمه الله - بالمسجد
النَّبَوِيّ منذ سنين يروي عن ابن بونه - رحمه الله - أنّه
كان ينشد قوله:

وَرُبَّ كُفْرٍ نَاشِئٍ مُّسَبَّبٍ
عَنْ جَهْلٍ شَخِصٍ بِلِسَانِ الْعَرَبِ

وسمعه يروي عنه قوله أيضاً:

تَرَكُ التَّعَلُّمَ لِجَهْلٍ سَبَبُ
وَالْكُفْرُ عَنْ جَهَالَةٍ مُّسَبَّبُ
قَضِيَّتَانِ وَالْقَضَايَا حُجَجُ
هَذَا لِتَرَكِ اللُّوْحِ كُفْرًا يَنْتُجُ

ورغم أنّه كان - رحمه الله - معلماً لعلوم عصره؛
إلاّ أنّ أثر النزعة اللّغويّة والعقليّة في طبيعة تكوينه
ومنهجه واضح من هذه الأبيات الثلاثة.

ومما يزيدك يقيناً بهيمنته على العلوم المتداولة
آنذاك، وقيامه عليها، واستقلاله في تقريبها وتيسيرها -:
أنّه ما ترك فتاً منها إلاّ نظم فيه نظماً مستقلاً، ولا شكّ
أنّ هذا يعطي صورةً دقيقةً عن كون الهمّ العلميّ الذي
سيطر عليه هو همّ المدرّس الذي يسعى إلى تسهيل
العلوم وتريبها لتلاميذه؛ أكثر من اهتمامه بتجديد

المضمون المنهجي لتلك العلوم على نحو ما ركّز عليه
الإصلاحيون في القرون المتأخرة.

ولا يزال علماء الشّناقطة إلى يوم الناس هذا
يشيدون بفضله وإمامته وأستاذيّته المباشرة وغير المباشرة
لمن أتى بعده من طلابٍ وعلماء في ذلك القطر.

ولقد تلقى على يديه ما لا يحصى كثرةً من
الطلّاب، حتى إنّ أركان النهضة العلميّة الذين تربّعوا
على عرشِ الأستاذيّة من بعده يكاد يكون جميعهم من
تلاميذه.

ولعلّ من أشهر تلامذته الذين لا يزال لهم
ولمؤلّفاتهم ذكر وصيت -: الشيخ عبدالله بن الطالب
أحمد الغلاوي صاحب منظومة «الطليحة»^(١) التي بيّن
فيها كتب المذهب المالكي ومراتبها ومدى الاعتماد
عليها وما يتعلّق بذلك من مهمّات.

وكذا الشيخ سيّدي عبدالله بن الحاج إبراهيم
العلويّ صاحب «مراقي السّعود» وشرحه «نشر البنود» في
فنّ الأصول وغيرهما من الكتب.

(١) طبعت منذ ثمانين عاماً تقريباً بعناية العلامة حمدان الونيسي
الجزائريّ أستاذ شيخ النهضة الجزائريّة العلامة عبدالحميد بن
باديس رحمهما الله.

ومنهم أيضاً الشيخ مُحَنِّضُ بَابِ بنِ اغْبِيْذُ الدِّيمَانِي
صاحب المنظومة المطوّلة في الأصول المسمّاة بـ «سَلَمِ
الوصول إلى علم الأصول»^(١).

والقائمة طويلة لا يأتي على آخرها موجزٌ كهذا.

أمّا عن مؤلّفاته التي خلفها، وكان لها أثرٌ كبيرٌ
في إنعاش النهضة العلميّة في عصره وفيما بعده؛
فلعلّ أهمّها مطلقاً تحمير ألفيّة ابن مالك وطرّتهما؛
والاحمرارُ في عُرف الشّناقطة هو نظمٌ يكملُ به
صاحبهُ نظماً لغيره ممّن سبقه؛ بحيث يشرح ما غمض
منه، ويضيف إليه ما أهمله أو غفل عنه، ويوضح ما
قَصُرَتْ عن الوفاء به عبارةً ناظمه؛ وذلك في كلّ
مبحثٍ من مباحث النّظم. وسَمّي بالاحمرار؛ لأنّهم
كانوا يكتبون النّظم الأصليّ بالمداد الأسود، أمّا النّظم
الإضافيّ فيكتبونه باللّون الأحمر تمييزاً له عن النّظم
الأصليّ.

أمّا الطّرة فهي تعليقات مركّزة على مواضع من
النّظم الأصليّ والاحمرار معاً؛ تهدف إلى توسيعِ نسبيّ
للمسائل التي تضمّنها كلّ منهما.

(١) منه نسخة لدى خادم هذا النّظم.

وقد جمع - رحمه الله - في احمراره هذا بين «الألفية» و«التسهيل» لابن مالك؛ لذلك سمّاه بـ «الجامع بين التسهيل والخلاصة»، وقد قام بشرحه العلامة عبدالودود الألفغي الشنقيطي في كتاب سمّاه «رَوْضُ الحَرُونَ على طُرّة ابن بون»^(١).

ومنها أيضاً نظم مطوّل جداً سمّاه «وسيلة السعادة» جمع فيه بين تأليف خمسة للإمام محمّد بن يوسف السنوسي - رحمه الله -، ثم قام بشرحه في مجلّد ضخّم^(٢).

ومنها أيضاً نظم متوسّط سمّاه «تحفة المحقّق في حلّ مشكلات علم المنطق»^(٣) نظم فيه مختصر الإمام السنوسي أيضاً في علم المنطق، وهو نظم جيّد في بابه.

ووقفتُ له في الأصول على نظم مطوّل اسمه «مبلغ المأمول على القواعد من الأصول» نظم فيه جمع الجوامع لابن السبكي - رحمه الله -، ثم شرح النظم كلّ

(١) منه نسخة لدى خادم هذا النظم.

(٢) منه نسخة في خزانة فضيلة شيخنا أحمدو بن محمّد حامد الحسيني الشنقيطي - وفقه الله -.

(٣) منه نسخة لدى خادم هذا النظم.

شرحاً وجيزاً؛ يقوم فضيلة شيخنا الدكتور محمد المختار بن محمد الأمين الشنقيطي - حفظه الله - بتحقيقه منذ سنوات.

وله أيضاً «درر الأصول» - نظمنا هذا - الذي أرجح أنه اختصر به نظمه «مبلغ المأمول»، ثم عَنَّ له أن يزيد عليه في مواضع قليلة؛ خاصة في الفصل الذي عقده لمعاني الحروف.

وله مؤلفات أخرى غير هذه؛ تدلّ على تنوع اهتماماته العلميّة، وتبيّن مقدار مشاركته في شتى الفنون والمعارف، كما أنّ له شعراً كثيراً في أكثر أغراض الشعر ممّا سوى النظم التعليمي.

كانت وفاته - رحمه الله - عام عشرين ومائتين وألف من الهجرة النبويّة (١٢٢٠هـ)، وعلى هذا فيكون قد عاش (١٤٠ سنة).

وقد رثاه جملة من تلاميذه وعارفي فضله، وأشادوا بمآثره التي لا يُبليها التقادم؛ ومن تلك المراثي قول حرم بن عبد الجليل العلويّ تلميذه:

فَأَنْتَ أَبُو عُذْرِ الْعُلُومِ الَّذِي بَنَا
نَبَا كُلِّ فَهْمٍ دُونَهُ وَتَثَلَّمَا

فَمَنْ سَهَّلَ التَّسْهِيلَ بَعْدَ صُعُوبَةٍ
وَمَنْ لَخَّصَ التَّلْخِصَ دُرّاً مُنَظَّمَا
وَأَغْنَى عَنِ الشَّيْخِ السَّنُوسِيِّ مَنْطِقَا
وَعِلِمَ كَلَامَ مَنْ يُرِيدُ تَكَلُّمَا

رحمه الله، وغفر له، ونفع بعلمه.



نُسْخُ النَّظْمِ

قبل عدّة أعوام كان فضيلة شيخنا الدكتور محمّد المختار - حفظه الله - قد سلّمني نسخةً من هذا النّظم؛ وهي نسخة يظهر أنّها كتبت منذ عهد قريب؛ لأنّ ورقها مسطّر كالدفاتر المدرسيّة التي ندوّن فيها الدّروس والمحاضرات؛ غير أنّ هذه النّسخة خالية من ضبط النّظم بالحركات؛ وفي مواضع كثيرة منها جرى الرّسم الإملائيّ على طريقة المغاربة، كما أنّ بها عدّة نواقص. وعدد أبيات هذه النّسخة اثنان وعشرون وأربعمئة بيت (٤٢٢).

ثم مضت بضعة أعوام؛ ويسّر الله أن زرت المدينة النّبويّة؛ وكان ممّا دار بيني وبين الشّيخ - خلال تلك الزيارة - الحديث عن نظم ابن بونه - هذا -؛ ولمّا أخبرته بأنني قمْتُ بخدمته أعلمني - حفظه الله - بأنّه حصل على نسخة ثانية منه؛ حقّقها أحد طلاب المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلاميّة بموريتانيا؛ واسم

الطّالِب: (إبراهيم بن المختار بن ألويمين)، وما إن تصفّحتها حتى أدركت أنّها حقّقت عن نسخة غير الأولى؛ ورغم أنّ المحقّق قد بذل جهداً مشكوراً؛ حيث علّق على كثير من المواضع، ومهّد للنّظم بلمحة عن تاريخ الأصول، وبترجمة مقتضبة للنّاظم؛ إلّا أنّه لم يضبط النّظم بالشّكل - وهو أهمّ عمل في خدمة النّظم - . ومع هذا قرّرت الاستعانة بنسخته هذه في المقابلة والتّصحيح؛ وكذلك كان الأمر؛ فقد قابلت بين النّسختين، وأثبتّ الفروق التي بينهما؛ علماً بأنّ نسخته - هذه - عدد أبياتها اثنا عشر وأربعمئة بيت (٤١٢)؛ أي أنّها أقلّ من النّسخة الأولى بعشرة أبيات.

لكنّ الذي وصلت إليه بعد المقابلة؛ هو أنّ كلّ واحدة من النّسختين بها زيادات ليست في الأخرى، فنسخة الأصل سقط منها تسعة أبيات استدركت من النّسخة الثانية التي يشار إليها بالنّسخة (ب)، وهذه الأخيرة سقط منها أيضاً تسعة أبيات أخرى أثبتت من النّسخة الأولى.

وبما أنّ النّسخة الأولى كانت أجود من الثانية نسبياً؛ فقد اتّخذتها أصلاً دون أن يلجئني ذلك إلى استبقاء أخطائها في المتن؛ بل إذا وجدت أنّ ما في النّسخة الثانية أصوب أثبته في المتن؛ وأشرت إلى ذلك في الإبرازات.

هذا؛ والله تعالى وليّ التّوفيق؛ وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

راموز التّصحیح

- ١ - الزّیادات والاستدراكات بین معقوفین هكذا [] مع الإشارة إلى كونها زیادة في مسرد الإبرازات.
- ٢ - التّحریرات أثبتت في نصّ النّظم، والتّنبیه على الأصل يُرجع إليه في الإبرازات.
- ٣ - ترقيم الإبرازات حسب الصّفحة، وليس تسلسلياً.
- ٤ - جرى الرّسم الإملائيّ للنّصّ على الطّريقة المشرقیة.
- ٥ - أصل النّصّ غیر مضبوط بالشّكل إلّا في مواضع لم يحالف النّاسخ - في كلتا النّسختين - في أكثرها الصّواب؛ ولم یجر التّنبیه على التّصحیحات بناءً على اعتبار ضبط النّصّ عملاً مستقلاً.

٦ - إذا لم تُرسم همزة القطع في مواضعها سُهل محلّها مراعاة للوزن.

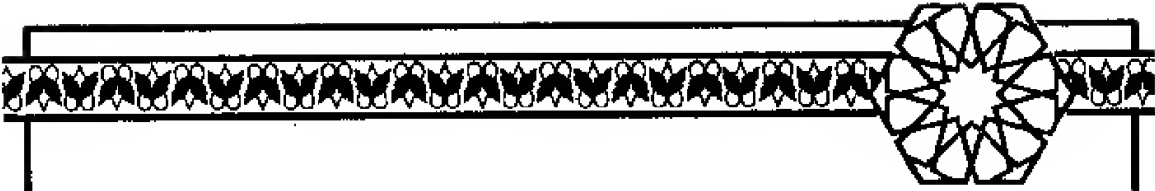
٧ - ثَبَّتْ الإبرازات ملحق بآخر النظم.



دُرُّ الْأُصُولِ

لِلْعَلَّامَةِ

المختار بن بونه المهني السَّنْقِيطِيّ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَا تُخْصَى
آلَاؤُهُ عَدًّا وَلَا تُسْتَقْصَى
وَمَا لَهَا قَضَرٌ عَلَى زَمَانٍ
مُعَيَّنٍ وَلَا عَلَى مَكَانٍ
حَمْدًا يُوَافِي كُلَّمَا تَزَايَدَا
مِنْهَا وَيَسْتَنْزِلُ مَا تَصَاعَدَا
ثُمَّ عَلَى أَعْظَمِ هَاتِيكَ النُّعَمِ
مَنْ الَّذِي جَاءَ بِهَا إِلَى الْأُمَمِ
أَوْفَى صَلَاةٍ وَسَلَامٍ عِنْدَهُ
وَالْأَلِ وَالْأَضْحَابِ طُرّاً بَسْغَدَهُ
وَيَعْدُ فَالْعِلْمُ أَجَلٌ مَا انْتَسَبَ
إِلَيْهِ دُو الْلُبِّ وَخَيْرُ مَا انْتَسَبَ
فَمِنْهُ عَقْلِي لَهُ فُنُونُ
وَمِنْهُ نَفْسِي وَمَا يَكُونُ

مُرَكَّباً مِنْ ذَيْنِكَ التَّوَعَيْنِ
وَحَائِزَ الشَّرَفِ وَالصَّنْفَيْنِ
وَهُوَ أَصُولُ الْفِقْهِ إِذْ يُسْتَعْمَلُ
فِيهِ كِلَا الْعِلْمَيْنِ فَهُوَ أَكْمَلُ
وَإِذْ رَأَيْتُ مَنِيْلَ أَهْلِ الْعَضْرِ
لِلْاِخْتِصَارِ سَيِّمًا لِلشُّغْرِ
نَظَّمْتُ لِلْإِخْوَانِ فِي هَذَا الرَّجَزِ
مِنْ ذَاكَ مَا فِيهِ سَدَادٌ مِنْ عَوَزٍ^(١)
سَمَّيْتُهُ بِسُدْرِ الْأُصُولِ
مُرْتَباً لَهُ عَلَى الْفُصُولِ
مُعْتَرِفاً بِالْعَجْزِ وَالْقُصُورِ
فِيمَا تَعَاطَيْتُ مِنَ الْأُمُورِ
وَسَائِلاً مِنْ مَالِكَ جَوَادِ
عَوْنًا وَإِلْهَاماً عَلَى السَّدَادِ
وَأَنْ يَمُنَّ بِالْقَبُولِ مِنَّا^(٢)
مِنْهُ عَلَى آيَةِ حَالٍ كُنَّا

(١) في النسخة ب: (ما انعوز).

(٢) في الأصل: (مما).

وَيُخْلِصَ النُّيَّةَ وَالْأَفْعَالَ
وَيُضْلِحَ الْأَقْوَالَ وَالْأَخْوَالَ
بِحَاجَةِ خَيْرِ مُرْسَلٍ قَدْ أُرْسِلَ^(١)
وَحَقُّ كُلِّ مَا عَلَيْهِ أُرْسِلَ

* * *

فصل (٢)

الْأَصْلُ مَا يُبْنَى عَلَيْهِ الشَّانُ
وَعُزْفًا الدَّلِيلُ وَالرُّجْحَانُ^(٣)
مَوْضُوعُهُ الْأَدْلَةُ السَّمْعِيَّةُ
مِنْ حَيْثُمَا تُسْتَنْبِطُ الشَّرْعِيَّةُ
مِنْهَا وَقَائِدَتُهُ الْعِلْمُ بِهَا
وَيُسْتَمَدُّ مِنْ عُلُومٍ فَعِيهَا^(٤)

(١) كان الأولى أن يتوسل بأمر متفق على جوازه؛ كمحبته للنبي ﷺ ونحو ذلك.

(٢) كلمة «فصل» ليست موجودة في النسخة ب.

(٣) في النسخة ب: (والبرهان) مكان: (والزجحان)، وحيث إن عبارة النسخة ب لا تتضمن زيادة - إذ الدليل هو عين البرهان -؛ كان اختيار عبارة الأصل أولى لتضمنها معنى زائداً يطلقه النظار على كلمة (أصل) وهو الراجع.

(٤) في الأصل: (فقيها) مكان: (فعيها).

ثَلَاثَةٌ أُولَٰهَا الْكَلَامُ
وَالْعَرَبِيَّةُ كَذَا الْأَحْكَامُ
وَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ إِنْ تَعَلَّقَا
بِفِعْلٍ مَنْ كَلَّفَهُ لَا مُطْلَقًا
تَعَلَّقَ اقْتِضَاءٌ أَوْ تَخْيِيرٌ أَوْ
وَضْعٌ^(١) لَهُذَيْنِ فَحَصَّلُ مَا وَعَوَا
ثُمَّ هُوَ سَبْعَةٌ وَجُوبٌ نَذْبُ
إِبَاحَةٌ حَظْرٌ هَذَاكَ الرَّبُّ
كَرَاهَةٌ وَصِحَّةٌ فَسَادُ
وَعَدٌ قَوْمٌ ثَامِنٌ يُزَادُ
وَهُوَ لَدَيْهِمْ بِخِلَافِ الْأَوَّلَى
وَهَاكَ تَغْرِيفُ الْجَمِيعِ يُثَلَّى
فَالْوَاجِبُ الشَّرْعِيُّ يُجْزَى بِالثَّوَابِ
فَاعِلُهُ وَإِنْ يَدْعُ فَبِالْعِقَابِ
وَالْمُسْتَحَبُّ مَا بِفِعْلِهِ يُثَابُ
وَلَيْسَ فِي التَّزَكُّ عَلَيْهِ مِنْ عِقَابٍ^(٢)

(١) في الأصل: (وضعا).

(٢) في النسخة ب: (من العقاب) وواضح أن الوزن لا يستقيم

ثُمَّ الْمُبَاحُ مَا انْتَفَى الثَّوَابُ
 فَعَلًا وَتَرْكَاً عَنْهُ وَالْعِقَابُ ^(١)
 ثُمَّ الْحَرَامُ مَنْ يَدْعُ مُمْتَثِلًا
 يُثَبِّبُ وَمَنْ يَفْعَلُهُ عَمْدًا سُئِلَ ^(٢)
 وَتَارِكُ الْمَكْرُوهِ بِامْتِثَالِ
 يُثَبِّبُ ^(٣) وَمَنْ يَفْعَلُهُ لَا يُبَالِي
 ثُمَّ الصَّحِيحُ مَا بِهِ يُغْتَدُّ
 شَرْعًا وَيَنْفُذُ وَلَا يُرَدُّ
 وَالْبَاطِلُ الَّذِي يُرَدُّ إِنْ حَصَلَ
 وَلَيْسَ يُغْتَدُّ بِهِ مَتَى نَزَلَ
 وَمَا اقْتَضَى تَرْكَاً بِغَيْرِ جَزْمٍ
 عَلَى الْعُمُومِ فَهُوَ عِنْدَ الْقَوْمِ
 خِلَافُ الْأَوَّلَى ثُمَّ إِنَّ الْفِقْهَ
 عُرِفَ مِنَ الْعِلْمِ أَخْصَصُ كُنْهَهَا

(١) هذا البيت كله ساقط من النسخة ب.

(٢) في النسخة ب: (ثيب، ومن يفعله عمداً سئلاً).

(٣) في النسخة ب: (ثيب)، وكلمة (يبالي) رسمت في الأصل بغير ياء رغم أن الياء أصلية؛ ويتأكد إثباتها عند الوقف.

لِصِدْقِهِ بِالنَّخْرِ وَالنُّجُومِ
وَمَا عَدَاهُمَا مِنَ الْعُلُومِ^(١)

فَكُلُّ فِقْهِ فَهُوَ عِلْمٌ وَاجِبٌ
وَعَكْسُهُ الْكُلِّيُّ حَثْمًا كَاذِبٌ

* * *

فصل

الْعِلْمُ فِي رَأْيِ الْإِمَامِ فَاَنْتَبِهْ
مَغْرِفَةُ الشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ

مِثَالُهُ أَنْ تُذْرِكَ الْإِنْسَانَا
بِأَنَّهُ حَيٌّ حَوَى بَيَانَا

وَهُوَ ضَرُورِيٌّ بِلَا تَأْمُلٍ
يَخْصُلُ كَالْمُذْرَكِ بِالْحِسِّ الْجَلِيِّ

مِنْ سَمْعٍ أَوْ بَصَرٍ أَوْ مِنْ لَمَسٍ^(٢)
وَالشَّمِّ وَالذَّوْقِ بِغَيْرِ لَبْسٍ

(١) في الأصل: (من المعلوم).

(٢) في النسخة ب: (أو لمس) وواضح أن الوزن لا يستقيم به.

أَوْ بِبَدِيهَةٍ سَلِيمِ الْعَقْلِ
كَالْحُكْمِ أَنَّ الْجُزْءَ دُونَ الْكُلِّ
وَنَظَرِيٌّ وَهُوَ مَا لَا يَخْصُلُ
إِلَّا بِالِاسْتِذْلَالِ حِينَ يَكْمُلُ
كَعِلْمِنَا بِأَنَّ كُلَّ الْعَالَمِ
أَوْجَدَهُ الصَّانِعُ بَعْدَ الْعَدَمِ
لَوْ لَمْ يَكُنْ مُقَسِّمًا لِذَيْنِ
لَكَانَ كُلُّهُ بِغَيْرِ مَنِينَ
إِمَّا ضَرُورِيٌّ فَلَيْسَ يُجْهَلُ
شَيْءٌ وَإِمَّا نَظَرِيٌّ يُجْعَلُ^(١)
فَيَلْزَمُ الدَّوْرُ أَوْ التَّسْلُسُ
وَيَنْتَفِي الْعِلْمُ فَلَيْسَ يَخْصُلُ
وَاللَّازِمَانِ بَاطِلَانِ عَقْلًا
فَيَبْطُلُ الْمَلْزُومُ أَيْضًا أَضْلًا^(٢)
وَالْجَهْلُ نَوْعَانِ: بَسِيطٌ مُنْفَرِدٌ
وَهُوَ انْتِفَاءُ الْعِلْمِ بِالَّذِي قُصِدَ

(١) كذا في كلتا النسختين؛ وفي رفع الضروري والنظري على
الاسمية تسامح ظاهر.

(٢) في النسخة ب: (أولى).

فصل

في تعريف الاعتقاد وتقسيمه
وتعريف أصول الفقه

وَالْاِعْتِقَادُ جَازِمُ التَّصْديقِ^(١)
الْقَابِلُ الزَّوَالِ بِالتَّحْقِيقِ
وَهُوَ صَحِيحٌ إِنْ يَكُنْ قَدْ طَابَقَا
وَفَاسِدٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُطَابِقًا
ثُمَّ أَصُولُ الْفِقْهِ بِاسْتِثْلَالِ
أَدِلَّةِ الْفِقْهِ عَلَى الْإِجْمَالِ
كَمُطْلَقِ^(٢) النَّهْيِ وَالْأَمْرِ وَكَذَا
فِعْلِ النَّبِيِّ وَالْقِيَاسِ فَخُذَا
مِنْ حَيْثُ كَوْنُ النَّهْيِ لِلتَّخْرِيمِ
وَالْأَمْرِ لِلْوُجُوبِ بِالتَّغْمِيمِ
[وَفِعْلُهُ صَلَّى عَلَيْهِ الْبَارِي
مَعَ الْقِيَاسِ حُجَّةُ النُّظَارِ

(١) في النسخة ب: (جازم التحقيق) مكان: (جازم التصديق).

(٢) في النسخة ب: (كمطلب) مكان: (كمطلق).

أَمَّا عَلَى طَرِيقَةِ التَّفْصِيلِ
 فَلَيْسَ مِنْهُ عِنْدَ ذِي التَّخْصِيلِ
 وَإِنَّمَا يُذَكَّرُ لِلتَّمْثِيلِ
 فِي كُتُبِهِمْ رِعَايَةَ التَّنْهِيلِ
 نَحْوُ أَقِيمُوا وَاتَّقُوا لَا تَقْرَبُوا
 آتُوا الزَّكَاةَ وَذَرُوا وَاجْتَنِبُوا^(١)
 * * *

فصل

فِي تَعْرِيفِ الْكَلَامِ وَبَعْضِ أَقْسَامِهِ^(٢)
 حَدُّ الْكَلَامِ مَا حَوَى إِشْنَادًا
 بِقَضْدِهِ لِلذَّاتِ قَدْ أَفَادَا
 ثُمَّ أَقْلُ مَا يُؤَلَّفُ الْكَلَامُ
 مِنْهُ عَلَى مَا قَالَهُ الشَّيْخُ الْإِمَامُ
 اسْمَانِ نَحْوُ اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى
 وَاسْمٌ وَفِعْلٌ نَحْوُ: نِعَمَ الْمُضْطَفَى

(١) الأبيات التي بين معقوفين ساقط من النسخة ب.

(٢) في النسخة ب: (فصل) فقط؛ دون بقية الترجمة.

وَالْحَرْفُ مَعَ فِعْلٍ أَوْ اسْمٍ ذِكْرًا
 كَلِمَ يَهْنُ يَا أَبَتِي، وَأُنْكَرًا
 لِمَا حَوَى الْفِعْلُ مِنْ اسْمٍ مُضْمَرٍ
 وَنَابَ ذَا عَنِ فِعْلِهِ الْمُقَدَّرِ
 ثُمَّ الْكَلَامُ طَلَبٌ أَوْ خَبَرٌ^(١)
 وَذَاكَ أَقْسَامٌ إِذَا مَا يُشَبَّرُ
 وَهُوَ إِلَى حَقِيقَةٍ قَدْ قُسِمَا
 أَيْضًا وَلِلْمَجَازِ ثُمَّ رُسِمَا
 فَرَسُمَهَا مَا كَانَ بَاقِيًا عَلَى
 مَوْضُوعِهِ الْأَوَّلِ لَا مَا نُقِلَا
 فَتَخْرُجُ الْحَقِيقَةُ الشَّرْعِيَّةُ
 وَاللُّغَوِيَّةُ^(٢) مَعَ الْعُرْفِيَّةِ
 وَقِيلَ: مَا اسْتُعْمِلَ فِي مُضْطَلَحِ
 قَوْمٍ وَلَوْ نُقِلَا عَنِ الْمُرْجَحِ^(٣)
 فَتَدْخُلُ الْحَقَائِقُ الثَّلَاثُ
 فِيهَا دُخُولًا^(٤) مَا لَهُ انْتِكَاثُ

(١) في النسخة ب: (أو خبر)؛ والمعنى واحد.

(٢) في النسخة ب: (اللغوية) ولعله من تصحيف الناسخ لا المحقق.

(٣) في النسخة ب: (على المرجح) مكان: (عن المرجح).

(٤) في النسخة ب: (فيها دخول) مكان: (فيها دخولا).

وَرَسْمُهُ لَفْظٌ تُجَوِّزُ بِهِ
عَنْ وَضْعِهِ لِعُلُقَةٍ كَالشَّبهِ
فِي الشَّكْلِ أَوْ فِي صِفَةٍ جَلِيَّةٍ
وَالزَّيْدِ وَالنُّقْصَانِ وَالضَّدِّيَّةِ
وَالسَّبَبِيَّةِ وَالْإِسْتِغْدَادِ
قَطْعِيًّا أَوْ ظَنًّا بِلَا عِنَادٍ
وَالْكُلِّ وَالْبَغْضِ مَعَ التَّعَلُّقِ
ثُمَّ الْجَوَّارُ^(١) مِثْلُهَا فَحَقَّقِ
ثُمَّ هُوَ فِي الْإِفْرَادِ وَالْإِسْنَادِ
وَفِيهِمَا يَأْتِي بِوَجْهِ بَادٍ
وَهُوَ إِلَى الْجَلِيِّ أَيْضًا قُسِمَا
وَلِلْخَفِيِّ فَادِرٍ^(٢) مَا قَدْ رُسِمَا

* * *

(١) فِي الْأَصْلِ: (ثُمَّ الْجَوَّارِ) مَكَانٌ: (ثُمَّ الْجَوَّارِ)؛ وَالَّذِي فِي النُّسَخَةِ بَ أَصَحُّ؛ إِذْ يَقْصَدُ بِهِ عِلَاقَةُ «الْمَجَاوِرَةِ» الَّتِي هِيَ إِحْدَى عِلَاقَاتِ الْمَجَازِ.

(٢) فِي النُّسَخَةِ بَ: (قَدَرٌ) مَكَانٌ: (فَادِرٌ).

معاني الحروف^(١)

«إِذَنْ» وَقِيلَ غَالِباً لَا لَازِماً
حَرْفُ جَزَاءٍ وَجَوَابٍ دَائِمًا

* * *

«إِنْ»^(٢)

لِلشَّرْطِ وَالنَّفْيِ وَزَيْدٍ بَعْدَ مَا
وُخْفِفَتْ مِنْ «إِنَّ» عِنْدَ الْعُلَمَاءِ
ثُمَّ «أَوْ» لِلشَّكِّ وَالْإِبْهَامِ
وَمُطْلَقِ التَّخْيِيرِ فِي الْكَلَامِ
وَمُطْلَقِ الْجَمْعِ وَلِلتَّفْصِيلِ
تَأْتِي وَلِلإِضْرَابِ فِي التَّنْزِيلِ
وَنَحْوُ «إِلَّا» وَ«إِلَى» وَ«إِنْ» قُرْنُ
كَذَاكَ^(٣) لِلتَّقْرِيبِ أَيْضاً قَدْ زُكِنَ

(١) عنوان الترجمة في نسخة الأصل: (الحروف).

(٢) هذه الترجمة ساقطة من نسخة الأصل؛ وهي ضرورية.

(٣) في النسخة ب: (كذلك) مكان: (كذلك) وواضح أن الوزن لا يستقيم بذلك.

«أَنِي» حَرْفُ تَفْسِيرٍ وَلِلنِّدَاءِ
و«أَيُّ» لِلشَّرْطِ بِلا امْتِرَاءٍ
وَجَاءَ مَوْضُولاً وَوَضْلَةً إِلَى
نِدَاءٍ مَا كَانَ بِأَلْ قَدْ وَصِلًا
وَلِلدَّلَالَةِ عَلَى الْكَمَالِ
أَيْضًا وَالِاسْتِفْهَامِ فِي الْمَقَالِ
«إِذَا» اسْمٌ مَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ
ظَرْفًا وَمَفْعُولًا بِهِ يُدَانِي
وَبَدَلًا مِنْهُ وَأَنْ يُضَافَا
لَهَا اسْمٌ وَقَدْ مُطْلَقًا يُضَافَا
وَاسْمٌ لِمَا يَأْتِي وَلِلتَّغْلِيلِ
وَلِلْمُفَاجَأَةِ بِالتَّفْصِيلِ
إِنْ كَانَ بَعْدَ «بَيْنَمَا» أَوْ «بَيْنَا»
حَرْفًا وَظَرْفًا [قَدْ أَتَتْكَ هَيْنَا] ^(١)
«إِذَا» لِلِاسْتِقْبَالِ ظَرْفٌ ضَمَّنَا
فِي الْأَكْثَرِ الشَّرْطُ عَلَى مَا بُيِّنَا
ثُمَّ هِيَ فِيْمَا قَالَ قَوْمٌ حَرْفٌ
وَقَالَ قَوْمٌ آخَرُونَ ظَرْفٌ

(١) هنا بياض في كلتا النسختين ؛ وما بين المعقوفين زيادة لإكمال البيت .

وَاخْتَلَفُوا هَلْ هُوَ لِلزَّمانِ
 أَوْ لِلْمَكَانِ فُزْتُ بِالْأَمَانِ
 بِالْبَاءِ أَلَصِقْتُ عَدُوَّ عَلْلٍ وَاسْتَعِنْتُ
 وَفَّةً بِهَا^(١) كَذَلِكَ مَعَ، عَلَى، فِي، عَنْ، وَمِنْ
 وَغَيٍّ ثُمَّ أَكْثَرُ وَأَبْدَلًا
 وَعَوُضَنْ وَأَقْسَمَنْ مُكْمَلًا^(٢)
 لِلْعَطْفِ وَالْإِضْرَابِ وَالْإِبْطَالِ أَوْ^(٣)
 لِلْإِنْتِقَالِ «بَلْ» وَ«بَيْنَدَ» قَدْ حَكَّوْا
 تَفْسِيرُهُ بِـ «غَيْرَ» أَوْ «مِنْ أَجْلِ»
 كَبَيْنَدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ أَصْلِي
 لِلْعَطْفِ بِالتَّشْرِيكِ وَالتَّزْيِينِ
 مَعَ التَّرَاخِي «ثُمَّ» وَالتَّهْذِيبِ^(٤)
 تَكُونُ غَالِبًا لِلْإِنْتِهَاءِ
 «حَتَّى» وَلِلتَّغْلِيلِ وَاسْتِثْنَاءِ

-
- (١) فِي الْأَصْلِ: (وَفَّهَ بِمَا) مَكَانٌ: (وَفَّهَ بِهَا).
 (٢) فِي النُّسخَةِ ب: (وَعَوُضًا وَأَقْسَمًا مُكْمَلًا).
 (٣) فِي الْأَصْلِ: (لِلْإِبْطَالِ أَوْ) مَكَانٌ: (وَالْإِبْطَالِ أَوْ).
 (٤) فِي الْأَصْلِ: (لِلتَّهْذِيبِ) مَكَانٌ: (وَالتَّهْذِيبِ).

و«رُبَّ» لِلتَّكْثِيرِ وَالتَّغْلِيلِ
«عَلَى» لِلإِسْتِعْلَاءِ وَالتَّغْلِيلِ^(١)
كَذَا بِمَعْنَى «عَنْ» وَلَكِنْ «مَعَ» «فِي»
وَزَيْدٍ وَاسْمٍ جَاءَ مَعَ فِعْلٍ نُفِي^(٢)
الْفَاءُ ذَاتُ الْعَطْفِ لِلتَّرْتِيبِ
وَالسَّبَبِيَّةِ وَلِلتَّغْقِيبِ
بِحَسَبِ الشَّيْءِ وَ«فِي» لِلظَّرْفِ
وَجَاءَ لِلتَّغْلِيلِ دُونَ خُلْفِ
ثُمَّ لِلإِسْتِعْلَاءِ وَالْمُصَاحَبَةِ
أَيْضاً وَلِلتَّوَكِيدِ فِي الْمُخَاطَبَةِ
كَذَاكَ لِلتَّغْوِيضِ وَالْمُقَاسَمَةِ
وَلَا بَسَ الْبَاءُ «مِنْ» «إِلَى» مُلَابَسَةً^(٣)
«كَيْ»^(٤) مَضَرِيَّةٌ وَلِلتَّغْلِيلِ
«كُلُّ» لِلإِسْتِغْرَاقِ وَالشُّمُولِ

(١) يأتي بعد هذا البيت في النسخة ب البيت الرابع مما بعده كما في النسختين وهو قوله: (ثم للاستعلاء والمصاحبة . . إلخ)؛ ولعله سهو من الناسخ.

(٢) هذا البيت ساقط من النسخة ب.

(٣) في الأصل: (ولابس الباء إلى ملابسه).

(٤) في الأصل: (كم) مكان: (كي) وهو تحريف بلا شك.

لِمَا لَهُ أُضِيفَ مِنْ مُنْكَرٍ
وَجَمَعَ مَا عُرِفَ دُونَ مُنْكَرٍ^(١)
كَذَاكَ الْأَجْزَاءُ بِمُضَافٍ مُفْرَدٍ
مُعَرَّفٍ، و«الْأَلَامُ» فَافْهَمَ مَقْصِدِي
لِلْمِلْكِ وَالتَّمْلِكِ وَالتَّغْلِيلِ
وَالِاخْتِصَاصِ^(٢) «عَنْ» «إِلَى» التَّخْصِيلِ
كَذَاكَ لِلتَّوَكِيدِ وَالْمَالِ
وَشَبَّهَ تَمْلِكُكَ بِدُونِ مَالٍ
كَذَا لِلِاسْتِخْقَاقِ وَالتَّغْدِيَةِ
كَذَاكَ تَوَكِيدِ نَفْسِي تَقْوِيَةٍ^(٣)
كَذَا بِمَعْنَى: مِنْ وَعِنْدَ وَإِلَى
وَفِي وَعَنْ وَمَعَ وَبَعْدَ وَعَلَى
وَجَاءَ لِلتَّنْبِيْغِ وَالتَّعْجِبِ
أَيْضاً وَلِلتَّنْبِيْهِينِ وَالتَّطَلُّبِ
«لَوْلَا» يَدُلُّ إِنْ عَلَى اسْمٍ دَخَلَ
عَلَى امْتِنَاعِ لِيُوجِدَ حَصْلاً

(١) في النسخة ب: (وجمعها عرف ذو تنكر).

(٢) في النسخة ب: (ولاختصاص)؛ والمعنى واحد إن شاء الله.

(٣) في النسخة ب رُسم الزوي في الشطرين بهاء؛ وواضح أن الوزن لا يستقيم بذلك.

وَإِنْ عَلَى مُضَارِعٍ قَدْ دَخَلَ
 دَلَّ عَلَى التَّخْضِيعِ عِنْدَ الثُّبُلِ
 أَمَّا عَلَى الْمَاضِي فَلِلتَّوْبِيخِ
 تَكُونُ عِنْدَ كُلِّ ذِي رُسُوحٍ ^(١)
 «لَوْ» حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيِّ وَنَدَرِ
 فِي الْآتِي وَالصَّحِيحُ مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ
 فِي مُقْتَضَاهَا أَنَّهُ امْتِنَاعٌ مَا
 يَلِيهِ وَاسْتِلْزَامٌ تَالٍ وَسِمَا
 ثُمَّ إِذَا نَاسَبَهُ التَّالِي وَلَمْ
 يَخْلُفْهُ غَيْرُهُ فَنَفِيُهُ انْحَتَمَ
 أَمَّا إِذَا خَلَفَهُ فَلَا انْتِفَا ^(٢)
 لَيْسَ بِإِلَازِمٍ عَلَى مَا وَصِفَا
 وَيَثْبُتُ ^(٣) التَّالِي إِذَا مَا نَاسَبَا
 وَلَمْ يُنَافِ حُكْمَ مَا قَدْ صَاحَبَا
 ثُمَّ هُوَ بِالْأَوَّلَى لَدَيْهِمْ قَدْ وَرَدَ
 أَوْ بِالْمُسَاوِي أَوْ بِالْأَدْوَنِ انْفَرَدَ

(١) هذا البيت ساقط من النسخة ب.

(٢) في الأصل: (أخلفه فلا انتفا) مكان: (خلفه فلا انتفا).

(٣) في النسخة ب: (وثبت) مكان: (ويثبت).

وَجَاءَ لِلْعَرَضِ أَوْ التَّثْقِيرِ لَوْ^(١)
أَيْضاً وَلِلتَّخْضِضِ فِيمَا قَدْ حَكَّوْا
وَلِلتَّمْنِي وَرَدَتْ وَالْمَضْدَرِ
بِإِثْرِ فِعْلٍ «لَوْ» تَجِي فِي الْأَكْثَرِ
لِلنَّفْيِ وَالِدُّعَا وَالِاسْتِقْبَالَ «لَنْ»
مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ وَتَأْيِيدٍ وَ«مَنْ»
شَرْطِيَّةٌ مَوْضُوعَةٌ مُسْتَفْهَمٌ
بِهَا كَذَا نَكِرَةٌ تَنْقَسِمُ
لِذَاتٍ وَصِفٍ وَتَمَامٍ ثُمَّ «مَا»
مَوْضُوعَةٌ مَوْضُوفَةٌ مُسْتَفْهَمَةٌ
أَيْضاً بِهَا تَأْتِي وَلِلتَّعَجُّبِ
وَالشَّرْطِ وَالْحَذْفِ بِأَقْسَامِ حَبِي^(٢)
نَفْيٍ زِيَادَةٍ وَمَضْدَرٍ وَرَدٍّ
وَكُلُّ قِسْمٍ فَهُوَ ضَرْبَانِ فَقَدْ
«مَنْ» لَا يَتَدَا الْغَايَةَ فِي الْمَكَانِ
وَفِي الزَّمَانِ ثُمَّ لِلْبَيَانِ

(١) فِي الْأَصْلِ : (أَوْ) مَكَانٌ : (لَوْ) .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (جَبِي) مَكَانٌ : (جَبِي) .

وَالْفَضْلِ وَالتَّبْعِيضِ وَالتَّغْلِيلِ
تَأْتِي وَلِلْغَايَةِ وَالتَّبْدِيلِ
أَيْضاً وَتَنْصِصِ الْعُمُومِ وَانْقِلَاباً
تَأْكِيدَهُ كَذَا بِمَعْنَى: فِي عَلَى
وَعِنْدَ وَالْبَاءِ رُبَّمَا عَنْ^(١)، ثُمَّ «هَلْ»
لِطَلَبِ التَّصْدِيقِ نَحْوُ: هَلْ فَعَلَ؟
وَعِنْدَهَا لِطَلَبِ التَّصَوُّرِ
فَقَطْ سِوَى الْهَمْزَةِ لِلْمُسْتَخْبِرِ
يَكُونُ وَآوُ الْعَطْفِ لِلْفَصِيحِ
لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ عَلَى الصَّحِيحِ
وَقِيلَ لِلتَّرْتِيبِ وَالْمَعِيَّةِ
وَإِنْ تُضَفَّ «مَعَ» خُصَّ لِلظَّرْفِيَّةِ^(٢)
ثُمَّ لَهَا حِينَئِذٍ مَعَانِي^(٣)
«عِنْدَ» وَلِلزَّمَانِ وَالْمَكَانِ

(١) فِي الْأَصْلِ: (وَعِنْدَ وَالْبَاءِ بِهَا عَنْ . . إِنْخ) مَكَانٌ: (وَعِنْدَ وَالْبَاءِ
رُبَّمَا عَنْ . . إِنْخ).

(٢) فِي الْأَصْلِ: (وَإِنْ تُضَفَّ مَعَ فَهِيَ لِلظَّرْفِيَّةِ) مَكَانٌ: (وَإِنْ تُضَفَّ
مَعَ خُصَّ لِلظَّرْفِيَّةِ).

(٣) فِي النُّسخَةِ ب: (ثُمَّ لَهَا حِينَئِذٍ مَعَانٍ) بِالنَّقْصِ مَكَانٌ: (ثُمَّ لَهَا
حِينَئِذٍ مَعَانِي).

مَتَى لِلِاسْتِفْهَامِ وَاسْمٍ شَرْطِ
كَذَا بِمَعْنَى: مِنْ وَفِي وَوَسْطِ
لِلْعَطْفِ وَالْوَصْفِ وَالِاسْتِثْنَاءِ
«إِلَّا» وَقَدْ تَرَدَّدَ فِي الْهِجَاءِ
مَهْمَا تَكُونُ اسْمًا لِمَا لَا يَعْقِلُ^(١)
غَيْرِ الزَّمَانِ قَالَهُ الْمُحَصِّلُ
مُضْمَنًا لِلشَّرْطِ وَابْنُ مَالِكٍ
لَهُ وَلِلرَّجَالِ فَادْرِ ذَلِكَ
كَذَا لِلِاسْتِفْهَامِ فِي الْمَالِيَّةِ
وَهَاهُنَا انْتَهَى بِهِ مَا لِيَّه^(٢)

فصل

فِي تَعْرِيفِ الْأَمْرِ وَمَا يَقْتَضِيهِ وَمَا لَا يَقْتَضِيهِ^(٣)
هُوَ اقْتِضَاءُ فِعْلٍ غَيْرِ كُفٍّ
بِالْقَوْلِ مِنْ دُونِهِ لَا كُفٍّ^(٤)

(١) فِي النُّسخَةِ ب: (تَكُونُ اسْمًا وَلِمَا لَا يَعْقِلُ) مَكَان: (تَكُونُ اسْمًا لِمَا لَا يَعْقِلُ).

(٢) هَذَا الْبَيْتُ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ.

(٣) عِبَارَةٌ: (وَمَا لَا يَقْتَضِيهِ) سَاقِطَةٌ مِنَ النُّسخَةِ ب.

(٤) فِي الْأَصْلِ:

جَزَمًا عَلَى مَا قَالَهُ الْإِمَامُ
وَمَنْ يُعَمِّمُهُ^(١) فَلَا يُلَامُ
وَهُوَ لَدَى الْإِطْلَاقِ وَالتَّجَرُّدِ
عَنِ الْقَرَائِنِ بِلَا تَرَدُّدٍ
عَلَى الْوُجُوبِ عِنْدَ قَوْمٍ يُحْمَلُ
إِلَّا لِصَّارِفٍ فَثُمَّ يُغْدَلُ
عَنْهُ لِمُقْتَضَى الْمَقَامِ الْأَنْسَبِ
كَالنَّذْبِ وَالْإِزْشَادِ وَالتَّعْجُبِ
وَالْإِذْنِ وَالتَّهْدِيدِ وَالتَّأْدِيبِ
إِهَانَةِ مَشُورَةٍ تَكْذِيبِ
وَهَكَذَا الدُّعَاءُ وَالْإِكْرَامُ
كَذَلِكَ التَّخْيِيرُ^(٢) وَالْإِنْعَامُ

= (هو اقتضاء الفعل غير كف بالقول ممن دونه ككف) والتصحیح من النسخة ب؛ ورغم أن محقق هذه النسخة لم يضبط النظم بالشكل؛ إلا أنه ضبط لفظ (كف) في شطري البيت على عكس ما هو مثبت هنا؛ وقد كان بإمكانه الرجوع إلى تعريف صاحب جمع الجوامع؛ لأن الناظم أخذه منه، وتابعه تلميذه صاحب مراقبي السعود في ذلك.

(١) في النسخة ب: (ومن يؤممه) مكان: (ومن يعممه).

(٢) في الأصل: (التسخير) مكان: (التخير).

وَلَيْسَ مِنْ مُقْتَضِيَاتِ الْأَمْرِ
 فَوْرٌ وَلَا تَكَرَّرُ فِعْلٍ فَادِرٍ
 إِلَّا إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ مُتَّفَعِلٌ
 فَهُوَ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ قَدْ حُمِلَ
 وَالْأَمْرُ بِالْفِعْلِ فَخُذْ قَانُونَهُ
 أَمْرٌ بِمَا لَيْسَ يَتِمُّ دُونَهُ
 مِنْ شَرْطٍ أَوْ مِنْ سَبَبٍ فِي الْعَقْلِ
 فِي الشَّرْعِ وَالْعُرْفِ فَحَقِّقْ نَقْلِي^(١)
 وَمَنْ أَتَى بِالْفِعْلِ نَحْوَ مَا طُلِبَ
 مِنْهُ فَقَدْ أَجْزَأَهُ كَمَا كُتِبَ

* * *

فصل

في بيان من يتناوله الخطاب
 ومن لا يتناوله

الْعَاقِلُ الْبَالِغُ ذُو الْإِيمَانِ
 يَشْمَلُهُ الْخِطَابُ بِالْإِيْقَانِ

(١) هذا البيت ساقط من النسخة ب.

لَا ذُو الصُّبَى وَالسَّهْوِ وَالْجُنُونِ
لِعَدَمِ التَّكْلِيفِ بِالشُّؤُونِ
وَالْكَافِرُونَ بِالْفُرُوعِ خُوطِبُوا
مَعَ انْتِفَاءِ شَرْطِهَا وَطُولِبُوا
بِفِعْلِهِ وَفِعْلِهَا فَتَرَكُوا
فَعُوقِبُوا تَرَكَهَا إِذْ هَلَكُوا
وَالْأَمْرُ بِالشَّيْءِ الْمُعَيَّنِ كَقِف^(١)
عَنْ ضِدِّهِ نَهْيٌ وَعَكْسُهُ وَصِفٌ
هُوَ اقْتِضَاءُ جَازِمٍ لِلْكَفِّ
بِالْقَوْلِ مِنْ أَدْنَى كَلَا تَسْتَخْفِ
وَيَقْتَضِي فَسَادَ مَا قَدْ نُهِيََا
عَنْهُ بِإِطْلَاقٍ كَمَا قَدْ حُكِيََا
عَنِ ابْنِ حَنْبَلٍ وَقَالَ مَالِكٌ
إِلَّا إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ ذَلِكَ

(١) في النسخة ب: (كفف) مكان: (كقف).

فصل

في تعريف المفهوم^(١)

هُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ فِي
غَيْرِ مَحَلِّ نُطْقِهِ فَاغْتَرِفَ
وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ذُو خِلَافٍ
وَذُو وِفَاقٍ بَيَانٌ وَائْتِلَافٍ^(٢)
مَا ثَبَتَ الْحُكْمُ لَهُ بِالْأَوَّلَى
وَبِالْمُسَاوَاةِ^(٣) فَخُذْهُ أَضْلًا
فَأَوَّلُ فَخَوَى الْخِطَابِ سُمِّيَا
وَالثَّانِي أَيْضًا لِحَنَّهُ قَدْ دُعِيَا
فَالأَوَّلُ الْوَضْفُ وَالْإِسْتِثْنَاءُ
وَالشَّرْطُ وَالْعِلَّةُ وَالْإِغْيَاءُ
وَأِنْ تَأَخَّرَ فَنَاسِخٌ وَإِنْ
تَوَافَقَا فِي الْحُكْمِ فَالْحَمْلُ قَمِينَ

(١) عبارة: (فصل في) سقطت من النسخة ب.

(٢) في الأصل: (أو تلاف) مكان: (وائتلاف).

(٣) في الأصل: (أو بالمساواة) مكان: (وبالمساواة).

أَمَّا إِذَا مَا اخْتَلَفَا فِي السَّبَبِ
وَالْحُكْمِ أَوْ فِي الْحُكْمِ فَالْحَمْلُ أَبِي^(١)
* * *

فصل

في المبين والمجمل

مُتَّضِحُ الدَّلَالَةِ الْمُبَيَّنُّ
وَمُجْمَلُ نَقِيضِهِ الْمَعْيَنُ
ثُمَّ هُوَ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّرَكِيبِ
وَجَاءَ لِلتَّقْدِيرِ كَالْتَرغِيبِ^(٢)
وَقِيلَ مَا يَخْتَاجُ لِلْبَيَانِ
وَرَسْمُهُ عِنْدَ ذَوِي الْأَذْهَانِ^(٣)
إِخْرَاجُ مُشْكِلٍ مِنَ الْخَفَاءِ
لِحَيِّزِ الْوُضُوحِ وَالْجَلَاءِ

(١) هذا البيت ساقط من الأصل.

(٢) الشطر الثاني من البيت ساقط من الأصل، ورسم هكذا في النسخة ب: (ولتقدير جاء كالترغيب) وواضح أن وزنه غير مستقيم؛ وما أثبت هنا هو من اقتراح محقق النسخة ب؛ وهو كما قال.

(٣) في النسخة ب: (عند ذوي البيان) مكان: (عند ذوي الأذهان).

وَهُوَ يَكُونُ تَارَةً بِالسِّفْعِلِ
 وَتَارَةً بِالْحَرْفِ^(١) أَوْ بِالْقَوْلِ
 وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ ذِي اخْتِجَاجٍ
 تَأْخِيرُهُ عَنْ وَقْتِ الْإِخْتِجَاجِ
 أَمَّا إِلَيْهِ فَالْجَوَازُ نَقْلًا
 عَنْ جُلَّهِمْ وَيَعْضُهُمْ^(٢) قَدْ حَضَلَا
 ثُمَّ الْمُبَيِّنُ عَلَى ضَرْبَيْنِ
 نَصٌّ وَظَاهِرٌ مِنَ الْوَجْهَيْنِ
 فَالنَّصُّ عُرْفًا هُوَ مَا دَلَّ^(٣) عَلَى
 مَعْنَى فَقَطْ وَلَمْ يَكُنْ مُخْتَمِلًا
 لِغَيْرِهِ وَالظَّاهِرُ الرَّاجِحُ مِنْ
 أَمْرَيْنِ وَالْمُؤَوَّلُ السَّمَرْجُوحُ إِنْ
 يُحْمَلُ عَلَيْهِ ظَاهِرٌ لِأَجْلِ مَا
 عَارَضَهُ نَحْوُ بِأَيْدٍ فَاغْلَمَا^(٤)

(١) في الأصل: (وتارة بالترك) مكان: (بالحرف) وهو خطأ؛ لأن مقصوده بيان كون الإجمال قد يكون بسبب الحرف.

(٢) في النسخة ب: (وعضهم) مكان: (وبعضهم)؛ ولعله تحريف من الناسخ.

(٣) في النسخة ب: (هو ما نص على) مكان: (هو ما دل على).

(٤) في النسخة ب: (علما) مكان: (فاعلما).

فصل

في عصمة النبي ﷺ

عِصْمَةُ كُلِّ الْأَنْبِيَاءِ وَاجِبَةٌ
لَا سِيَمًا خَيْرِ الْأَنْثَامِ قَاطِبَةً
فَفِعْلُهُ إِمَّا بَيَانٌ مُجْمَلٌ
يَكُونُ أَوْ لَا^(١) ثُمَّ حُكْمُ الْأَوَّلِ
كَحُكْمِ مَا بَيَّنَّهُ مِنْ نَذْبٍ أَوْ
وُجُوبٍ أَوْ إِبَاحَةٍ كَمَا حَكَّوْا^(٢)
ثَانِيهِمَا إِمَّا لِقُرْبَةٍ قَصْدٌ
أَوْ لَا فَإِنْ كَانَ لَهَا وَقَدْ وَجِدَ^(٣)
عَلَى اخْتِصَاصِهِ بِهِ دَلِيلٌ
خُصٌّ وَإِلَّا فَهُوَ مُسْتَطِيلٌ
أَمَّا إِذَا كَانَ لِسَجَرِي الْعَادَةِ
كَالْأَكْلِ فَالْبَاقِي عَلَى الْإِبَاحَةِ

(١) في الأصل: (أولى) مكان: (أو لا).

(٢) في النسخة ب: (كما رووا) مكان: (كما حكوا).

(٣) في الأصل: (فإن كان لما أو قد وجد) مكان: (فإن كان لها وقد وجد).

يُخْمَلُ وَالْبَغْضُ مِنَ الْأَصْحَابِ^(١)

قَالُوا عَلَى التُّذْبِ وَالِاسْتِخْبَابِ

وَإِنْ أَقَرَّ الْمُضْطَفَى شَخْصاً عَلَى

أَمْرٍ فَذَاكَ جَائِزٌ لَنْ يُحْظَلَ

إِلَّا إِذَا تَقَدَّمَ الْإِنْكَارُ

وَعَلِمَ التَّخْرِيمُ فَالْإِقْرَارُ

لَيْسَ لَهُ حِسْنٌ دَلَالَةٌ

عَلَى الْجَوَازِ فَاسْتَمِعْ مَقَالَهُ

كَمَشِي كَافِرٍ إِلَى الْكَنِيسَةِ

وَقَدْ رَأَاهُ سَيِّدُ الْبَرِّيَّةِ

فَتَرَكُهُ الْإِنْكَارَ عِلْماً مِنْهُ

بِأَنَّ ذَاكَ لَيْسَ يُغْنِي عَنْهُ

وَإِنْ أَقَرَّ بَعْدَ أَنْ تَقَرَّرَا

حَظَرُ فَنَسَخَ عِنْدَ إِقْرَارِ جَرَى^(٢)

* * *

(١) في النسخة ب: (من الأحصاف) مكان: (من الأصحاب)؛ ولعله تحريف من الناسخ.

(٢) في النسخة ب: (جلا) مكان: (جرى)؛ ولعله تحريف من الناسخ.

فصل

في تأسيسه ﷺ بشرع من قبله^(١)

وَلَمْ يَكُنْ هَذَا النَّبِيُّ الْمُهْتَدِي
قَبْلَ النُّبُوَّةِ بِشَرَعٍ مُقْتَدِي^(٢)
وَقِيلَ: بَلْ كَانَ بِشَرَعٍ سَبَقَا
مُقْتَدِيَا وَالْآمَدِي الْوَقْفَ انْتَقَى
لَنَا عَلَى انْتِفَائِهِ لَوْ كَانَا
لَثَبِتَ الْفَخْرُ بِهِ وَبَانَا
وَلَمْ يَكُنْ فَلَمْ يَكُنْ وَيَعْدَهَا
كَانَ مُعَبِّدًا بِهِ وَمَا اَزْدَهَى

فصل

في تعريف العام

هُوَ الَّذِي يَشْمَلُ مَا يَصْلُحُ لَهُ^(٣)
مِنْ غَيْرِ حَاضِرٍ عِنْدَ كُلِّ الثَّقَلَةِ

(١) في الأصل: (فصل في تأسيسه بشرع من قبله ﷺ) مكان ما هو مثبت.

(٢) في النسخة ب: (مقتد) بالتقص مكان: (مقتدي).

(٣) في الأصل: (هو الذي يصلح ما يشمل له) مكان ما هو مثبت.

وَهُوَ مِنَ الْعُمُومِ مُشْتَقٌّ كَمَا
يُقَالُ فَضِلُ اللَّهِ قَدْ عَمَّكُمْ
وَهُوَ عَلَى كُلِّيَّةٍ قَدْ ذَلَّ
لَا الْكُلَّ وَالْكُلِّيَّ قَدْ تَجَلَّى
وَلَفْظُهُ جَمْعٌ وَفَرْدٌ حُلِّيًّا
بِـ «أَلْ» وَ«مَنْ» وَ«مَا» وَ«أَيُّ» حُكِيًّا
إِنْ لَمْ يَكُنْ نِدَاءً وَلَا وَضْعًا أَتَى
وَأَيُّ كُلِّ وَجَمِيعٌ وَمَتَى
فـ «مَا» فِي الْإِسْتِفْهَامِ وَالْإِخْبَارِ
وَالشَّرْطِ قَدْ عَمَّتْ بِلَا مُمَارِ
لَا فِي تَعَجُّبٍ وَلَا نَكِيرَةٍ
مَوْضُوفَةٌ كَانَتْ فَكُنْ مُغْتَبِرَةٌ
وَالِاسْمُ إِنْ نُكِّرَ بَعْدَ الشَّرْطِ
وَالنَّفْيِ قَدْ عَمَّ عُمُومَ الرِّبْطِ
إِنْ لَمْ يَرِدْ سَلْبُ الْعُمُومِ نَحْوُ مَا
كُلُّ امْرِئٍ مِنَ الْأَنْامِ كُرَّمَا
وَ«مَنْ» تَعُمُّ فِي أُولَى الْعِلْمِ وَ«مَا»
فِي غَيْرِهِمْ وَ«أَيُّ» عَمَّتْ فِيهِمَا
وَ«أَيْنَ» «حَيْثُ» فِي الْمَكَانِ وَ«مَتَى»
فِي سَائِرِ الْأَزْمَانِ عَمَّتْ يَا فَتَى

ثُمَّ هُوَ فِي عَوَارِضِ الْأَلْفَاظِ
بَلْ قِيلَ وَالْمَعْنَى لَدَى الْحِفَاطِ
وَيَنْبَغِي عَلَيْهِمَا دَعْوَاهُ
فِي الْفِعْلِ أَوْ مَا قَدْ جَرَى مَجْرَاهُ
* * *

فصل

فِي تَعْرِيفِ التَّخْصِيصِ وَتَقْسِيمِ الْمَخْصَصِ
وَرَسْمُهُ تَمْيِيزُ بَعْضِ الْجُمْلَةِ
وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ حَالِ الْقِسْمَةِ
مُتَّصِلٌ بِنَفْسِهِ لَا يَسْتَقِيلُ
وَضِدُّهُ مُنْفَصِلٌ وَمُسْتَقِيلٌ
وَعَايَةُ وَبَدَلُ الْبَعْضِ لَدَى
قَوْمٍ وَالْإِسْتِثْنَاءُ قَوْمٌ حَدَّادًا
بِأَنَّهُ إِخْرَاجُ مَا لَوْلَاهُ
لِحَازَةِ مَنْ وَاحِدٍ أَمْلَاهُ
بِأَدْوَاتِهِ كـ «إِلَّا» «لَا» الصِّفَةُ
وَشَرْطُهُ عِنْدَ ذَوِي الْمَعْرِفَةِ

الْوَضْلُ وَالْفَضْلُ الضَّرُورِيُّ اغْتَفِرُ^(١)
 نَحْوُ السَّعَالِ وَالتَّنْفُسِ الْمُضِرِّ
 إِذَا نَوَى قَبْلَ^(٢) تَمَامِ الْقَوْلِ
 وَعَدَمِ اسْتِغْرَاقِهِ لِلْكُلِّ
 وَهُوَ مِنَ الْإِثْبَاتِ عِنْدَ جُلْهِمِ
 نَفْيٍ وَعَكْسُهُ أَتَى عَنْ كُلِّهِمْ
 وَإِنْ يُعَقَّبُ جَمَلاً عَادَ إِلَى
 جُمْلَتِهَا وَالْحَنْفِيُّ قَالَ لَا
 وَإِنْ تَكَرَّرَ بِعَطْفٍ وَبَدَأَ
 مُسَاوِياً مَثْبُوعَهُ أَوْ زَائِداً^(٣)
 عَادَ إِلَى أَوَّلِهَا وَإِلَّا
 كَانَ لِمَا يَلِيهِ لَفْظُ «إِلَّا»
 فَاجْبُرَ بِشَفْعِكَ أَوْ الْأَوْتَارِ
 (أَسْقِطْ تُحْصِلْ ذَلِكَ الْأَوْتَارِ)^(٤)

(١) في الأصل: (واغترف) مكان: (اغترف).

(٢) في الأصل: (قيل) مكان: (قبل).

(٣) في الأصل: (وإن تكرّر بعطف وبدا مساوياً متلوّه أو زائداً).

(٤) هكذا في كلتا النسختين؛ وواضح أنها لا تستقيم من جهة المعنى والإعراب؛ على أنني لم أهتم بعد طول تأمل إلى توجيه وجيه لذلك.

وَجَائِزُ تَقْدِيمُهُ لَفْظاً كَمَا

فِي الشَّرْطِ نَحْوُ: مَنْ يَثْبُقَ فَقَدْ سَمَا

وَرَقٌ إِلَّا الْخِلَّ كُلُّ قَاسٍ

وَهَلْ لَنَا إِلَّا الْحَبِيبُ آسِي^(١)

ثَانِيهِمَا^(٢) الْكِتَابُ عِنْدَ الْقَوْمِ

وَمِثْلُهُ السُّنَّةُ دُونَ وَهْمٍ

وُخِصَّ كُلُّ مِنْهُمَا بِالْآخِرِ

وَنَفْسِهِ وَبِالْحِجَى الْمُنَوَّرِ

وَالْحِسِّ وَالْعُزْفِ وَمِنْهُمْ مَنْ حَظَرَ

تَخْصِصَ هَذِهِ وَلَكِنْ لَمْ يُقَرَّرْ

وُخِصَّ بِالْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ

وَالْعَقْلِ وَالْمَفْهُومِ جُلُّ النَّاسِ

(١) فِي الْأَصْلِ: (الْآسِي) مَكَانٌ: (آسِي).

(٢) فِي النُّسخَةِ ب: (ثَانِيهَا) مَكَانٌ: (ثَانِيهِمَا).

في تعريف المطلق والمقيّد وحكميهما

مَا كَانَ قَدْ دَلَّ بِلاَ قَيْدٍ عَلَى
 مَا هِيَ لِمُطْلَقٍ قَدْ جَعَلَا
 وَقِيلَ مَا دَلَّ عَلَى مَا شَاعَ فِي
 جِنْسٍ مُقَابِلٍ مُقَيَّدٍ تَفِي
 وَمَا مَضَى مِنْ قَبْلُ فِي التَّخْصِصِ
 يُغْنِيكَ عَنْ إِعَادَةِ التَّنْصِصِ
 لِسُنَّةٍ [هُنَاكَ] ^(١) فِيمَا ذَكَرَا
 إِلَّا زِيَادَةَ هُنَا تَقَرَّرَا
 وَيُحْمَلُ الْمُطْلَقُ ^(٢) فِي الْكِتَابِ
 وَالسُّنَّةِ الْمُخَكِّمَةِ الْخِطَابِ
 عَلَى الْمُقَيَّدِ إِذَا مَا اجْتَمَعَا
 حُكْمًا وَمُوجِبًا وَإِثْبَاتًا مَعًا
 وَلَمْ يَكُنْ مُؤَخَّرًا عَنِ الْعَمَلِ
 فَمُطْلَقٌ مُقَيَّدٌ بِمَا حَصَلَ

(١) ما بين معقوفين ترك بياضاً في كلتا النسختين .

(٢) في النسخة ب: (فالحمل للمطلق) مكان: (ويحمل المطلق).

فصل

في تعريف النسخ وأقسامه

النَّسْخُ بَيْنَ الثَّقَلِ وَالْإِزَالَةِ
مُشْتَرِكٌ فَحَقُّقِ الدَّلَالَةَ
وَقِيلَ فِي الْأَوَّلِ بِالْمَجَازِ
وَضِدُّهُ وَاخْتَارَ ذَاكَ الرَّازِي
وَحَدُّهُ عُرْفًا بِلاَ اِزْتِيَابٍ:
رَفَعَ لِحُكْمِ الشَّرْعِ فِي الْخِطَابِ
مُؤَخَّرًا وَجَازَ نَسْخَ الرَّسْمِ
كَ «الشَّيْخِ وَالشَّيْخَةِ» دُونَ الْحُكْمِ
وَعَكْسِهِ كَالصَّوْمِ وَالْجِهَادِ
وَنَسْخِ كُلِّ كَالرَّضَاعِ بَادِي^(١)
وَهُوَ لِغَيْرِ بَدَلٍ أَوْ لِبَدَلٍ^(٢)
كَآيَةِ الْعِدَّةِ وَالنَّجْوَى نَزَلَ

(١) في النسخة ب: (البادي) مكان: (بادي).

(٢) في النسخة ب: (أو البدل) مكان: (أو لبذل).

وَالنُّسْخُ لِلْأَثْقَلِ أَيْضاً قَدْ وَرَدَ
كَالْحَبْسِ لِلْحَدِّ^(١) وَلِلْأَخْفِ قَدْ
أَتَى كَصَبْرِ وَاحِدٍ لِعَشْرَةٍ
بِاثْنَيْنِ وَهُوَ قَبْلَ فِعْلِ لَمْ يَرَهُ
قَوْمٌ وَعِنْدَنَا حَكَى الْأَضْحَابِ
جَوَازُهُ وَيُنْسَخُ الْكِتَابُ
بِهِ وَسُنَّةٌ بِهِ ثُمَّ بِهَا
إِذَا تَسَاوَيَا فَكُنْ مُنْتَبِهَا
بِأَنْ تَوَاتَرَا مَعاً أَوْ كَانَا
بِالْعَكْسِ آحَاداً أَوْ اسْتَبَانَا^(٢)
فَقَطُّ مِنَ الْآحَادِ دُونَ النَّاسِخِ
وَالْعَكْسُ مَمْنُوعٌ لِكُلِّ رَاسِخٍ
وَلَا يُرَى الْإِجْمَاعُ نَاسِخاً وَلَا
مُنْتَسَخاً كَمَا حَكَى جُلُّ الْمَلَائِكَةِ
وَجَائِزُ نَسْخٍ وَجُوبُ الْمَعْرِفَةِ
وَحُرْمَةُ الْكُفْرِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ

(١) فِي النُّسْخَةِ ب: (كَالْحَدِّ لِلْحَبْسِ) مَكَان: (كَالْحَبْسِ لِلْحَدِّ).

(٢) فِي الْأَصْلِ: (آحَاداً أَوْ مَنْسُوخاً اسْتَبَانَا) مَكَان مَا هُوَ مُبْتَدَأٌ.

وغيره بل كل تكليف على
ما اختاره في كل ذاك فضلاً

* * *

التعارض والترجيح^(١)

مهما يقع تعارض النطقين
وقد تساويًا بدون مئين
في رتبة العلم أو الظن فلن
يخلو من أربعة فحصل
أولها عموم كل منهما
ثانيها^(٢) خصوصه فلتعلما
فإن يعمما أو يخصا فاجمعا
إن أمكن الجمع وإلا فدعا
إن جهل التاريخ أما إن علم
فنسخ أول بإخر لزم
[إن كان قابلا له وإلا
تساقطا والثالث استقلا

(١) عنوان الفصل ساقط من نسخة الأصل.

(٢) في الأصل: (وثانها) مكان: (ثانيها).

بَأَنْ تَقْدَمَ الْأَخْصُ إِنَّ جُهْلَ
 تَارِيخُهُ عَلَى الْأَعْمِ الْمُحْتَمِلِ^(١)
 لِأَنَّهُ لَا يَفْتَضِي الْغَاءَ
 وَرَابِعُ الْأُقُولِ إِنَّ تَرَائِي
 يُخَصُّ كُلُّ^(٢) بِخُصُوصِ الْآخِرِ
 إِنَّ أَمَكْنَ التَّخْصِصُ عِنْدَ النَّظَرِ
 وَإِنْ يَكُنْ مُمْتَنِعاً صَارَ إِلَى
 تَرْجِيحِ وَاحِدٍ إِذَا مَا اخْتَمَلَ
 وَطَرُقِ التَّزْجِيحِ فِي الْأَخْبَارِ
 وَفِي الْقِيَّاسِ جُمْلَةُ الْمِقْدَارِ
 فَلَنَقْصِرَ عَلَى الَّذِي ذَكَرْتُهُ
 وَلَنَصْرِفَ^(٣) الْقَوْلَ لِمَا قَصَدْتُهُ

* * *

-
- (١) ما بين معقوفين ساقط من نسخة الأصل .
 (٢) في الأصل : (يخص كلا) مكان : (يخص كل) .
 (٣) في النسخة ب : (والنصرف) وفي نسخة الأصل : (ولتصرف) :
 مكان : (ولنصرف) التي يظهر أنها مراد الناظم - رحمه الله - .

في الإجماع وأقسامه

أَجْمَعْتُ أَيَّ أَزْمَعْتُ الْقَوْمَ عَلَى
 أَمْرٍ إِذَا مَا اتَّفَقُوا نِلْتُ الْعُلَى
 وَهُوَ اتِّفَاقُ عُلَمَاءِ الْعَصْرِ^(١)
 مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ دُونَ نُكْرٍ
 مِنْهُمْ عَلَى أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ
 ثُمَّ هُوَ حُجَّةٌ عَلَى الْمَشْهُورِ
 لِعِصْمَةِ الْأُمَّةِ أَنْ تَجْتَمِعَا
 عَلَى ضَلَالَةٍ فَكُنْ مُتَّبِعَا
 ثُمَّ انْقِرَاضُ الْعَصْرِ غَيْرُ مُشْتَرِطٍ
 عَلَى الصَّحِيحِ فِيهِ عِنْدَ مَنْ فَرَطُ
 وَلَا يَجُوزُ نَقْضُهُ إِذَا انْعَقَدَ
 لَهُمْ وَلَا لِغَيْرِهِمْ إِذَا اجْتَهَدَ

(١) في النسخة ب: (عصر) مكان: (العصر) وكلاهما صحيح؛
 على أن أداة التعريف ليست للعهد.

وَمَنْ رَأَى اشْتِرَاطَهُ لَنْ يَخْطِلَا
قَبْلَ انْقِرَاضِ الْعَصْرِ نَقْضُهُ وَلَا^(١)
يَنْصَرِفُ الْإِجْمَاعُ عِنْدَهُ مَتَى
تَخَالَفُ^(٢) فِي عَضْرِهِمْ قَدْ ثَبَتَا
وَلَيْسَ شَرْطُهُ بُلُوغُ الْقَوْمِ
حَدَّ التَّوَاتُرِ لَدَى ذِي الْفَهْمِ
وَلَا عُمُومَ الْاجْتِهَادِ مُطْلَقًا
فِي كُلِّ فَنٍّ عِنْدَ مَنْ تَحَقَّقَا
بَلْ شَرْطُهُ عِنْدَهُمُ الْمُسْتَنَدُ
عَنْ نَصٍّ أَوْ أَمَارَةٍ تُسْتَنَدُ
كَذَا الْقِيَاسُ عِنْدَ جُلِّ الثُّبَلَا
وَفِي وَقُوعِهِ خِلَافٌ حَصَالًا
وَهُوَ قَوْلِي وَفِعْلِي أَتَى
وَفِي الشُّكُوتِي خِلَافٌ ثَبَتَا
وَقَوْلٌ وَاحِدٌ مِنَ الْأَضْحَابِ
لَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَى الْأَخْزَابِ

(١) في الأصل: (قبل انقضاء العصر تقصد ولا) مكان ما هو مثبت.

(٢) في النسخة ب: (تخالفهم) مكان: (تخالف) وواضح أن الوزن لا يستقيم به.

وَقِيلَ: حُجَّةٌ وَقَالَ: فِرْقَةٌ
 إِنَّ خَالَفَ الْقِيَاسَ فَهُوَ حُجَّةٌ
 لِلنَّاسِ فِي تَغْرِيفِهِ اضْطِرَابُ
 كَالْعِلْمِ، وَالْمُعَرَّفُ الصَّوَابُ
 * * *

فصل

في الخبر وأقسامه

مُخْتَمِلُ التَّكْذِيبِ وَالتَّضْذِيقِ
 لِدَاتِهِ عِنْدَ أُولَى التَّخْقِيقِ
 وَقَدْ نَفَى الْوَاسِطَةَ الْأَقْوَامُ^(١)
 وَخَالَفَ الْجَاحِظُ وَالنَّظَامُ
 وَمَوْرِدُ الصَّدَقِ وَضِدُّهُ اشْتَهَرُ
 بَأَنَّهُ مَا قَدْ تَضَمَّنَ الْخَبَرُ
 مِنْ نِسْبَةِ حُكْمِيَّةٍ لَا غَيْرُ^(٢)
 وَمِنْ هُنَا قَالَ الْإِمَامُ الْحَبَرُ

(١) في النسخة ب: (الأعلام) مكان: (الأقوام) والمعنى واحد.

(٢) في النسخة ب: (بالنسبة حكمية لا غير) مكان ما هو مثبت؛
 وهو خطأ.

إِمَامُنَا إِنْ شَهِدَ اثْنَانِ عَلَى
 أَنَّ فُلَانًا بَنَ فُلَانًا وَكُلًّا^(١)
 زَيْدًا فَبِالتَّوَكُّيلِ^(٢) لَا بِالنَّسَبِ
 قَدْ شَهِدَا عَلَى صَاحِبِ الْمَذْهَبِ
 وَقِيلَ بِالتَّوَكُّيلِ أَضْلًا وَالنَّسَبِ
 ضِمْنًا؛ وَمَنْشَأُ الْخِلَافِ وَالسَّبَبِ
 هَلْ وَقَعَ الْحُكْمُ عَلَى الْمَخْكُومِ
 عَلَيْهِ دُونَ وَضْفِهِ الْمَعْلُومِ
 أَوْ وَقَعَ الْحُكْمُ عَلَى الْمَجْمُوعِ
 مِنْ جِهَةِ الْمَوْضِعِ وَالْمَوْضُوعِ
 وَالْحُكْمُ بِالنَّسَبَةِ مَذْلُولُ الْخَبَرِ
 سَلْبًا وَإِجَابًا وَيَعْضُ مَنْ غَبَزَ
 ثُبُوتَهَا ثُمَّ هُوَ ذُو آحَادٍ
 وَذُو تَوَاتُرٍ بِلَا عِنَادٍ
 فَالْمُتَوَاتِرُ اضْطِرَاحًا هُوَ مَا
 رَوَاهُ قَوْمٌ يَسْتَحِيلُ قَاعْلَمَا

(١) في النسخة ب: (وكلى) مكان: (وكلا).

(٢) في النسخة ب: (فالتوكيل) مكان: (فبالتوكيل) ولعلّ التحريف من الناسخ لا من المحقق.

أَنْ يَتَوَاتَرُوا عَلَى افْتِرَاءِ
 عُزْفًا عَنْ^(١) الْمَخْسُوسِ بِاسْتِوَاءِ
 وَسَطِهِ وَطَرَفَيْهِ^(٢) وَانْضَبَطَ
 بِمُوجِبِ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ فَقَطْ
 وَلَيْسَ فِي شَرْطِهِمْ^(٣) إِسْلَامٌ
 وَلَا عَدَالَةٌ وَلَا إِمَامٌ
 ذُو عِصْمَةٍ عِنْدَ أُولِي التَّبَيُّينِ
 وَلَا اخْتِلَافٌ نَسَبٍ أَوْ دِينٍ
 وَمَبْلَغُ الرُّوَاةِ لَا يَنْحَصِرُ
 فِي عَدَدٍ مُعَيَّنٍ يَفْتَصِرُ^(٤)
 عَلَيْهِ وَالْأَحَادُ مُوجِبُ الْعَمَلِ
 وَإِنْ ثَلَاثَةٌ رَوَوْهُ أَوْ أَقْلٌ
 لَا الْعِلْمَ إِلَّا بِقَرِينَةٍ وَقَالَ
 أَحْمَدُ مُطْلَقاً وَقَوْمٌ لَا يُحَالِ

(١) في النسخة ب: (من) مكان: (عن).

(٢) في النسخة ب: (وطرفين) مكان: (وطرفيه).

(٣) في النسخة ب: (وليس في شروطه) مكان: (وليس في شرطهم).

(٤) في الأصل: (يفتقر) مكان: (يقتصر).

وَشَرْطُهُ رُجْحَانُ ضَبْطِهِ عَلَى
دُهُولِهِ فَإِنْ تَسَاوَيَا فَلَا
يُقْبَلُ، وَالْإِسْلَامُ وَالْعَدَالَةُ
شَرْطَانِ وَالتَّكْلِيفُ لَا مَحَالَةَ
وَقُدِّمَ الْجَرْحُ عَلَى التَّغْدِيلِ
وَقِيلَ بِالْعَكْسِ وَبِالتَّفْصِيلِ
إِنْ كَانَ عَالِمًا كَفَى وَإِلَّا
لَمْ يَكْفِ^(١) فِيهِمَا فَخُذْهُ أَضْلًا
وَحَبِرُ الْآحَادِ مُسْتَدًّا يَرِدُ
وَمُرْسَلًا فَالْمُسْنَدُ الَّذِي وَجَدَ
إِسْنَادَهُ مُتَّصِلًا وَالْمُرْسَلُ
مَا لَمْ يَكُنْ إِسْنَادُهُ يَتَّصِلُ
كَأَنَّ^(٢) يَقُولَ قَالَ سَيِّدُ الْوَرَى
غَيْرُ الصَّحَابِيِّ وَلَوْ تَأَخَّرَا
عَنْ تَابِعِيٍّ وَالْمُحَدَّثُ إِذَا
لَمْ يَتَأَخَّرْ فَادِرٌ ذَا الْعُرْفِ وَذَا

(١) فِي النُّسخَةِ ب: (لَمْ يَكْفِي) مَكَان: (لَمْ يَكْفِ).

(٢) فِي النُّسخَةِ ب: (كَانَ) مَكَان: (كَأَنَّ).

هُوَ مِنَ الْمُغْضَلِ^(١) وَالْمُنْقَطِعِ
 أَعْمُ فِي عُزْفِ الْأُصُولِي فَعِ
 وَيُقْبَلُ الْمُزْسَلُ عِنْدَ قَوْمِ
 وَرَدَّهُ قَوْمٌ بِغَيْرِ^(٢) وَهُمْ
 ثَالِثُهَا الْمُخْتَارُ فِيمَا قَدْ نُقِلَ
 إِنْ كَانَ مِنْ أَيْمَةِ النَّقْلِ قَبْلَ
 كَابِنِ الْمُسَيَّبِ أَوْ الشَّغْبِيِّ
 وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَالنَّخَعِيِّ
 وَإِنْ يَكُنْ مُعْتَمَناً فَمُسْنَدُ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ مُدَلِّساً مَنْ يُسْنَدُ
 وَثَبَتَ اجْتِمَاعُهُ بِمَنْ رَوَى
 عَنْهُ كَمَا شَرَطُ الْبُخَارِيُّ حَوَى

* * *

(١) فِي النُّسخَةِ ب: (مِنَ الْمُنْقَضِ) مَكَان: (مِنَ الْمَعْضَلِ).
 (٢) فِي النُّسخَةِ ب: (بَعِير) مَكَان: (بَغِير) وَلَعَلَّهُ تَحْرِيفٌ مِنَ
 النَّاسِخِ.

فصل

في كَيْفِيَّةِ الرِّوَايَةِ وَمَرَاتِبِهَا

يَجُوزُ لِلرَّائِي إِذَا مَا سَمِعَا
قِرَاءَةَ الشَّيْخِ عَلَيْهِ مُسَمِعَا
يَقُولُ قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ لَفْظِهِ^(١)
لَهُ مِنَ الْكِتَابِ أَوْ مِنْ حِفْظِهِ
حَدَّثَنِي أَخْبَرَنِي إِنْ سَمِعَا
مُتَّفَرِّدًا قَطُّ وَإِلَّا جَمْعَا
فَقَالَ: قَدْ حَدَّثَنَا أَخْبَرَنَا
أَنْبَأَنَا قَالَ لَنَا أَسْمَعْنَا
وَإِنْ يَكُنْ^(٢) لَمْ يَقْصِدِ الْإِسْمَاعَا
فَقُلْ هُنَا: حَدَّثَ لَا نِزَاعَا
أَوْ فُهِ كَمَا رَوَوْا بِلَفْظٍ أَخْبَرَا
قَالَ وَأَنْبَأَ كَذَاكَ خَبَّرَا^(٣)

(١) في الأصل: (من حفظه) مكان: (من لفظه).

(٢) في الأصل: (ولم يكن) مكان: (وإن يكن).

(٣) الشطر الثاني من هذا البيت رُسم هكذا في نسخة الأصل:
(ولا فتكرا)!

ثُمَّ إِذَا مَا قَرَأَ الرَّأَوِي عَلَى
أُسْتَاذِهِ مَا قَدْ رَوَى وَحَصْلاً

وَكَانَ الْأَضْلُ فِي يَدَيْهِ وَهُوَ لَمْ
يُنْكِرْ وَلَمْ يَقُلْ مُكْرَراً: نَعَمْ

يَقُولُ قَدْ قَرَأْتُهُ عَلَيْهِ أَوْ
حَدَّثَنَا قِرَاءَةً، وَقَدْ أَبَوْا

أَنْ يُطْلِقُوا حَدَّثَنَا أَخْبَرَنَا
وَبِالْجَوَازِ قَالَ قَوْمٌ قُطْنَا

ثُمَّ أَغْلَاهَا سَمَاعُ الرَّأَوِي
وَقِيلَ بِالعَكْسِ أَوِ التَّسَاوِي

وَأَنْ يُجِزَ قَوْمٌ بِلاَ قِرَاءَةٍ
فَقُلْتُ: أَجَازَنِي لَدَى الرُّوَايَةِ

وَأَنْ تَقُلْ: أَخْبَرَنِي إِجَازَةً
أَخْبَرْتَ مَا جُلُّهُمْ أَجَازَةً

* * *

فصل

في تعريف القياس لغةً وشرعاً^(١) وأقسامه

قَسْتُ كَذَا بِالشَّيْءِ أَوْ عَلَيْهِ أَوْ

إِلَيْهِ قَدَرْتُ وَسَاوَيْتُ حَكَمًا

وَهُوَ فِي الْأُصُولِ رَدُّ الْفَرْعِ

لِأَضْلِهِ بِعِلَّةٍ^(٢) لِلْجَمْعِ

فِي الْحُكْمِ فَالْقِيَاسُ ذُو أَزْكَانٍ

أَزْبَعَةٍ تُنْظَمُ كَالْجُمَانِ

الْأَضْلُ وَالْفَرْعُ وَحُكْمُ الْأَضْلِ

وَعِلَّةُ الْحُكْمِ فَعُومًا أَمْلِي

فَالْأَضْلُ جُلُّهُمْ مَحَلُّ الْحُكْمِ

أَغْنِي الْمُشَبَّهَ بِهِ فِي النِّظَمِ

وَالْفَرْعُ مَا شُبَّهَ مِنْ مَحَلِّ

بِأَضْلِهِ فِي الْحُكْمِ عِنْدَ الْجُلِّ^(٣)

(١) في الأصل: (عرفاً) مكان: (شرعاً).

(٢) في النسخة ب: (لعلّة) مكان: (بعلة).

(٣) في النسخة ب: (عند الحل) مكان: (عند الجل).

وَالْعِلَّةُ الْوُضْفُ الْمُنَاسِبُ لِأَنَّ
يُرْتَبَ الْحُكْمُ عَلَيْهِ فَاغْلِبَ
لَأَنَّهَا مُؤَثِّرٌ بِالذَّاتِ بَلْ
هِيَ أَمَارَةٌ لِمَنْ بِهَا اسْتَدَلَّ
عَلَى ثُبُوتِ الْحُكْمِ؛ وَهُوَ الْمُجْتَلَبُ
لِلْعِلَّةِ الَّتِي اقْتَضَتْهُ وَالسَّبَبُ
وَمِنْ شُرُوطِ الْفَرْعِ أَنْ يَكُونَ
مُنَاسِباً لِلأَصْلِ كَيْ يَصُونَ
صِحَّتَهُ، وَمِنْ شُرُوطِ الْأَصْلِ
ثُبُوتُ حُكْمِهِ تَدْبِيرُ نَفْلِي
بِمَا عَلَيْهِ اتَّفَقَ الْخَضَمَانِ مِنْ
دَلِيلِهِ وَعِلَّةِ مَتَى تَبَيَّنَ
فَشَرْطُهَا أَطْرَادُهَا^(١) وَإِنْ فُقِدَ
فَالنَّقْضُ وَهُوَ قَادِحٌ مَتَى وَجِدَ
وَشَرْطُ حُكْمِ الْأَصْلِ مِثْلُهَا وَأَنْ
يَكُونَ شَرْعِيّاً وَأَنْ لَا يُنْسَخَنَّ

(١) فِي النِّسْخَةِ ب: (اضْطَرَادُهَا) مَكَان: (أَطْرَادُهَا).

ثُمَّ هُوَ ذُو عِلَّةٍ أَوْ دَلَالَةٍ

أَوْ شِبْهِهِ^(١) فَهَآئِكُمْ دَلَالَةٌ

كَالضَّرْبِ فِي التَّأْفِيفِ وَالزَّكَاةِ فِي

مَالِ الصَّبِيِّ كَالْبُلُوغِ فَاغْرِفِ

وَقِيَمَةِ الْعَبْدِ إِذَا مَا قُتِلَ

حَمْلًا عَلَى الْمَالِي كَمَا قَدْ نُقِلَ

* * *

فصل

في القواعد

وَالْقَذْحُ فِي الدَّلِيلِ بِالْمَنْعِ يَرُدُّ

وَالْقَوْلُ بِالْمُوجِبِ وَالنَّقْضُ وَرَدُّ

وَالكُسْرُ وَالْإِلْزَامُ وَالْمُعَارَضَةُ

فِي الْأَضْلِ أَوْ فِي الْفَرْعِ مَهْمَا عَارَضَهُ

* * *

(١) في النسخة ب: (أو شبهة) مكان: (أو شبهه).

فصل

في الأشياء قبل الشرع وبعده

وَالْخُلْفُ فِي الْأَشْيَاءِ قَبْلَ الشَّرْعِ
بِالْوَقْفِ وَالْحِلِّ أَتَى وَالْمَنْعُ
وَبَعْدَهُ مَا كَانَ مِنْهَا يَنْفَعُ
فَهُوَ مُبَاحٌ وَالْمُضِرُّ يُمْنَعُ
وَالْأَضْلُ أَنْ يُسْتَضْحَبَ إِذَا
لَمْ يُلَفَّ لِلدَّلِيلِ أَضْلٌ^(١) مَنفَذًا
وَشُكْرُ مَنْ أَنْعَمَ شَرْعًا قَدْ كُتِبَ
قَوْلًا وَفِعْلًا وَاعْتِقَادًا وَطَلِبَ

فصل

في الترجيح

وَقَدَّمَ الْجَلِيَّ مَهْمَا وَقَعَا
تَعَارُضَ بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ مَعًا^(٢)

(١) في الأصل: (أصلاً) مكان: (أصل).

(٢) في النسخة ب جعل الشطر الثاني مكان الأول؛ والأول مكان الثاني.

عَلَى الْخَفِيِّ إِنْ يَكُنْ تَعَذُّرًا
 بَيْنَهُمَا الْجَمْعُ كَمَا تَقَرَّرًا
 وَهَكَذَا مَا يُوجِبُ الْقَطْعَ عَلَى
 مَا يُوجِبُ الظَّنَّ وَتُنْطِقُ مُسْجَلًا
 عَلَى الْقِيَّاسِ وَالْجَلِيِّ قَدَمًا
 عَلَى الْخَفِيِّ مِنْ قِيَّاسٍ سَلِمًا
 وَيُحْمَلُ اللَّفْظُ عَلَى الْحَقِيقَةِ
 عَلَى الْمَجَازِ فَاعْرِفِ الطَّرِيقَةَ
 ثُمَّ عَلَى الْعُمُومِ لَا الْخُصُوصِ
 فَحَمْلُهُ فِي أَكْثَرِ النُّصُوصِ
 ثُمَّ عَلَى الْإِطْلَاقِ لَا التَّقْيِيدِ
 يُحْمَلُ وَالتَّأْسِيسِ لَا التَّوَكِيدِ^(١)
 ثُمَّ عَلَى الْإِفْرَادِ مَهْمَا اخْتَمَلَا
 يُحْمَلُ لَا عَلَى اشْتِرَاكِ حَصْلًا
 كَذَا فِي الْإِسْتِفْلَالِ لَا الْإِضْمَارِ
 ثُمَّ عَلَى الْبَقَا وَالْإِسْتِقْرَارِ
 لَا النَّسْخِ، وَالشَّرْعِيِّ وَالْعَقْلِيِّ
 ثُمَّ عَلَى التَّرْتِيبِ وَالْعُرْفِيِّ

(١) هذا البيت ساقط من نسخة الأصل.

يُخَمَلُ دُونَ اللَّغْوِيِّ الْمَخْضِ
وَعَكْسِ تَرْتِيبِ وَلَوْ فِي الْبَعْضِ
وَإِنْ يُعَارِضِ الْمَجَازُ الرَّاجِحُ
حَقِيقَةُ مَرْجُوحَةٍ فَالرَّاجِحُ
تَقْدِيمُهَا^(١)، وَقِيلَ: بَلْ تَقْدِيمُهُ
ثَالِثُهَا وَقَفَاءً وَهِيَ تَغْمِيمُهُ
وَإِنْ يَقَعَ مَا بَيْنَ مَرْجُوحَيْنِ
تَعَارُضٌ قَدُّمُهُ^(٢) دُونَ مَيْنِ
خَمْسٌ عَلَى النَّسْخِ وَكُلُّ مِنْهَا
عَلَى الَّذِي يَتْلُوهُ فَاعْرِفْنَهَا^(٣)
مُخَصَّصٌ ثُمَّ مَجَازٌ مُضْمَرٌ
يَلِيهِ نَقْلٌ وَاشْتِرَاكٌ يُخَذَرُ

* * *

(١) فِي النُّسخَةِ ب: (تَقْدِيمُهَا) مَكَان: (تَقْدِيمُهَا) وَلَعَلَّهُ تَحْرِيفٌ مِنَ النَّاسِخِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: (قَدَم) مَكَان: (قَدَمُهُ).

(٣) كَلِمَتَا الرُّوِّيِّ رَسَمَتَا فِي نَسْخَةِ الْأَصْلِ هَكَذَا: (مِنْهُمَا - فَاعْرِفْ مِنْهُمَا).

في الاجتهاد

بَذَلَ الْفَقِيهَ الْوُسْعَ كَيْ يُحْصَلَ
 ظَنًّا بِحُكْمِ الْاجْتِهَادِ فَاغِقْلًا
 وَشَرْطُهُ التَّكْلِيفُ لَا الْحُرِّيَّةُ
 وَأَنْ يَكُونَ فِيْقَهُ سَجِيَّةُ
 وَعَالِمًا بِالْحَدِّ وَالْبُرْهَانِ
 وَالنُّخُوِ وَالتَّضْرِيْفِ وَالْبَيَانِ
 وَبِمَحَلِّ الْخُلْفِ^(١) وَالْإِجْمَاعِ
 وَبِرَجَالِ النُّقْلِ وَالْإِسْمَاعِ
 وَيُكْتَفَى فِيْهِ بِنَقْلِ الْقَدَمَا
 مِنْ أَهْلِ ذَاكَ^(٢) الشَّأْنِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ
 وَآيِ الْأَحْكَامِ وَالْأَخْبَارِ فَقَطْ
 وَالْحِفْظُ لَيْسَ عِنْدَهُمْ بِمُشْتَرَطٍ
 وَالْعِلْمُ بِالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ
 مُشْتَرَطٌ عِنْدَ ذَوِي الرُّسُوحِ

(١) في النسخة ب: (ومجمل الخلاف) مكان: (ويمحل الخلف).

(٢) كلمة: (ذاك) سقطت من النسخة ب.

كَذًا بِأَسْبَابِ النُّزُولِ السَّامِيِّ
وَالْخُلْفُ فِي شَرْطِيَّةِ الْكَلَامِ
وَعَنْدَهُ قَوْمٌ مِّنَ^(١) الْأَغْلَامِ
لَكِنَ أَبَاهُ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ

* * *

فصل

في وقت الاجتهاد والتصويب

وَالْخُلْفُ فِي جَوَازِ الْاجْتِهَادِ
فِي عَضْرِ خَيْرِ مُرْسَلٍ وَهَادِي^(٢)
وَفِي وُقُوعِهِ وَبَعْدَ عَضْرِهِ
لَا خُلْفَ فِي جَوَازِ ذَاكَ فَأَذَرِهِ
وَالْخُلْفُ فِي تَصْوِيبِ كُلِّ مُجْتَهِدٍ
أَوْ وَاحِدٍ فِي غَيْرِ قَطْعِيٍّ وَجِدٍ
وَتُسَبِّبُ الْقَوْلَانِ لِلْأُثْمَةِ
وَرُجْحَ الثَّانِي بِأَقْوَى حُجَّةٍ

(١) في النسخة ب: (م) مكان: (من).

(٢) في النسخة ب: (هاد) بالتقص مكان: (هادي).

أَمَّا الْأُصُولُ فَالْمُصِيبُ وَاحِدٌ
فِيمَا لَدَيْهِمْ دُونَ خُلْفٍ يُوجَدُ
وَأِنْ تَزَوَّجَ امْرُؤٌ مُجْتَنِهًا
دُونَ وَلِيِّ زَوْجَةٍ يَغْتَقِدُ
جَوَازَ ذَلِكَ ثُمَّ بَغْدَ مُدَّةٍ
تَغْيِّرَ اجْتِهَادَهُ بِحُرْمَةٍ
فَإِنَّهَا تَحْرُمُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ
عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ^(١) وَالْمَعْوَلِ
وَكُلُّ مَا اتَّصَلَ حُكْمُ الْحَاكِمِ^(٢)
بِهِ فَلَا يُنْقَضُ عِنْدَ^(٣) عَالِمٍ
مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِمَّا يُنْقَضُ
فِي نَفْسِهِ فَنَقْضُهُ مُفْتَرَضٌ

* * *

-
- (١) في النسخة ب: (للأصلح) مكان: (الأصح).
(٢) في النسخة ب: (حاكم) مكان: (الحاكم).
(٣) في النسخة ب: (علم) مكان: (عند).

في الاستفتاء والمفتي والمستفتي^(١)

وَأِنْ تَعُدَّ نَازِلَةً لِمُجْتَهِدٍ
كَانَ قَدْ اسْتُفْتِيَ فِيهَا فَلْيُعِدَّ
فِيهَا اجْتِهَادَهُ إِذَا مَا نَسِيَهُ
وَأِنْ يَكُنْ ذَكَرَهُ فَلْيُفْتِيَهُ
فَإِنْ أَعَادَهُ وَأَدَّاهُ إِلَى
خِلَافِ مَا أَفْتَى بِهِ فَلْيَعْدِلَا
إِلَيْهِ ثُمَّ شَرْطُ مُسْتَفْتِيهِ أَنْ
يَكُونَ مِنْ مُقَلِّدِيهِ فَاغْلَمَنْ
وَلَيْسَ لِلْعَالِمِ أَنْ يُقَلِّدَا
مُجْتَهِدًا آخَرَ مَهْمَا اجْتَهِدَا
[وَالْخُلْفُ فِي التَّقْلِيدِ فِي الْأُصُولِ
مُشْتَهَرٌ عِنْدَ ذَوِي الْعُقُولِ

(١) في الأصل: (فصل في الاستفتاء والمفتي) وفي النسخة ب:
(فصل في الاستفتاء والمستفتي)؛ وبما أنَّ الناظم قد تحدث
عن الأمور الثلاثة فقد جمعت في ترجمة الفصل.

وَهُوَ قَبُولُ الْقَوْلِ دُونَ حُجَّةٍ
تُذَكِّرُ لِلْمُقَلِّدِ الْمُسْتَثْبِتِ
وَالْخُلْفُ فِي قَبُولِ قَوْلِ الْمُضْطَفَى
صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا وَشَرَّفَا
هَلْ هُوَ تَقْلِيدٌ وَذَاكَ يَنْبَنِي
عَلَى اجْتِهَادِهِ فَخُذْ بِالْأَحْسَنِ^(١)

* * *

فصل

في أدلة مشروعية الأحكام

أَدِلَّةُ الْأَحْكَامِ بِاسْتِيفَاءٍ
عَدَدُهَا عِشْرُونَ بِاسْتِيفَاءٍ^(٢)
فَاسْتَغْنِ بِالْكِتَابِ ثُمَّ السُّنَّةِ
يَتْلُوهُمَا إِجْمَاعُ كُلِّ الْأُمَّةِ
كَذَاكَ إِجْمَاعُ الْكِرَامِ الْعَشْرَةِ
وَنَحْوُ ذَلِكَ الْخُلَفَاءُ الْبَرَرَةُ

(١) هذه الأبيات ساقطة من نسخة الأصل.

(٢) في النسخة ب: (باستفتاء) مكان: (باستيفاء) ولعله تحريف من التأسخ.

وَهَكَذَا الشَّيْخَانِ فِي الْمَقُولَةِ
وَأَهْلُ طَيْبَةِ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ
وَبِالصَّحَابِيِّ وَبِالْقِيَّاسِ
كَذَا بِالِاسْتِذْلَالِ عِنْدَ النَّاسِ
وَالْعُرْفِ وَالْمَضْلَحَةِ الْمُرْسَلَةِ
كَذَاكَ بِالْبَرَاءَةِ الْأَضْلِيَّةِ
وَالْأَخْذِ بِالْأَقْلُ ثُمَّ الْعِصْمَةِ
كَذَا بِالِاسْتِثْقَاءِ فِي الْمَسْأَلَةِ
ثُمَّ بِالِاسْتِضْحَابِ وَالذَّرَائِعِ
كَذَا بِالِاسْتِخْسَانِ وَهُوَ ذَائِعٌ^(١)

* * *

فصل

فِي تَصَرُّفَاتِ الْمَكْلُفِينَ فِي الْأَعْيَانِ
وَمَنْشَأُ الْفُرُوقِ وَالْمَدَارِكِ
مِنْ التَّصَرُّفَاتِ فَادْرِ ذَلِكَ

(١) البیتان الآخران سقطا من النسخة ب.

بِنَقْلِ^(١) اسْقَاطٍ وَإِقْبَاضٍ يُرَامُ
أَوْ قَبْضٍ أَوْ خَلْطٍ أَوْ إِذْنٍ وَالتَّزَامِ
وَزَجْرِ أَوْ تَأْلِيفٍ أَوْ إِثْلَافٍ أَوْ
إِنْشَاءٍ مِلْكٍ وَاخْتِصَاصٍ قَدْ حَكَمُوا
وَكُلُّ هَذِهِ لَهَا أَقْسَامُ
وَكُلُّ قِسْمٍ فَلَهُ أَحْكَامُ

* * *

(١) في الأصل: (ينقل) مكان: (بنقل).

خاتمة^(١)

وَهَاهُنَا انْتَهَى بِنَا الْكَلَامُ
نَظْمًا وَقَدْ آنَ لَنَا الْخِتَامُ
خَاتِمَةَ الشُّهُرِ الَّذِي قَدْ انْزَلَا
فِيهِ الْقُرْآنُ عَامَ [قَوْلِي]^(٢) : جَلَلًا
فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَسَدَى
مِنْ نِعْمَةٍ عَمَّتْ وَخَصَّتْ حَمْدًا
ثُمَّ صَلَاتُهُ عَلَى مَنْ أَكْمَلَا
بِهِ عَلَيْنَا فَضْلَهُ وَأَجْزَلَا
وَالِهِ وَصَخْبِهِ وَمَنْ تَلَا
مِنْهَا جَهَنَّمَ فِي حُبِّهِ وَمَا تَلَا^(٣)

(١) هذه الترجمة ساقطة من النسخة ب.

(٢) زيادة لإقامة الوزن؛ وفي الأصل بياض في هذا الموضع؛ أما في النسخة ب فتجاوزها المحقق.

(٣) في النسخة ب: (وما تلا) مكان: (وما سلا).

مَا هَبَّ مِنْ رِيحِ الرُّبَى رِيحُ الصَّبَا
وَحَنٌّ لِلْأَخْبَابِ قَلْبٌ وَصَبَا^(١)

انتهى

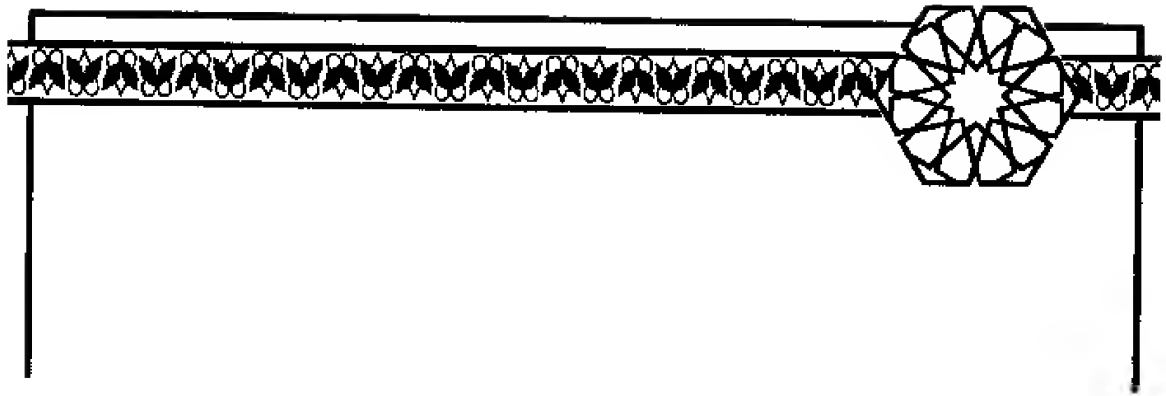


(١) في النسخة ب: (قد صبا) مكان: (وصبا).

لَحَقْ

نظم قواعد مالك

لأبي العباس
أحمد بن محمد بن أبي كَفَّ المحجوبي



الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله؛

وبعد:

فقد أحببتُ أن أذيل هذا النظم الأصولي النافع
بنظم وجيز في بيان القواعد التي بني عليها مذهب إمام
دار الهجرة مالك بن أنس - رحمه الله - للإمام أبي
العباس بن أبي كَفّ - عليه رحمة الله - .

عُثرت على هذه المنظومة قبل نحو من عشرة
أعوام بمكتبة المخطوطات بالمسجد النبوي الشريف
برقم: (٦٨/٨٠ / فلم: ١٢)؛ ويليها شرحٌ وجيز
للولاتي، غير أنني آثرتُ في هذا اللّحق تجريدها عن
الشرح حتى يتيسر حفظها على طلبة العلم؛ ولعلّ منهم
من يأخذ شرحها عن شيخ من أهل العلم المنتصبين
للنفع والإقراء..

عدد أبيات هذه المنظومة ثلاثون بيتاً فقط ؛ وذلك
مما يُنهض الهمة إلى حفظها ودراستها.

ورغم أنّ كثيراً من أهل العلم تناولوا بيان قواعد
المذهب المالكي ؛ إلا أنّ أكثرهم لم يجمعها كلّها ؛ وقد
يضيف إليها بعضهم ما لا يرقى إلى مرتبة القواعد
الكلية ؛ أمّا هذا النّظم فيمكن أن يقال في حقّه : إنّهُ
جمع قواعد المذهب كلّها - وإن كان قد تفرّد بعدّ أوجه
دلالة نصوص الوحيين على أنّها قواعد مستقلة - ؛ ولم
يزد عليها ما ليس منها كما فعل أولئك الأعلام
الفضلاء .

أسأل الله أن ينفع به ، وأن يجعله خالصاً لوجهه ؛
إنّه وليّ ذلك والقادر عليه ، وآخر دعوانا أن الحمد لله
ربّ العالمين .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ فَهَّمَا
دَلَائِلَ الشَّرْعِ الْعَزِيزِ الْعُلَمَا
ثُمَّ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ أَبَدًا
عَلَى النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ أَحْمَدًا
وآلِهِ الْغُرِّ وَصَحْبِهِ الْكِرَامِ
والتَّابِعِينَ لَهُمْ عَلَى الدَّوَامِ
وَبَعْدُ فَالْقَضُ^(١) بِذَا النُّظْمِ الْوَجِيزِ
ذِكْرُ مَبَانِي الْفِقْهِ فِي الشَّرْعِ الْعَزِيزِ
فَقُلْتُ وَاللَّهِ الْمُعِينِ أَسْتَعِينُ
وَأَسْتَمِدُّ مِنْهُ فَتَحَهُ الْمُبِينُ
أَدِلَّةَ الْمَذْهَبِ الْمَذْهَبِ الْأَعَزِ
مَالِكِ الْإِمَامِ سِتَّةَ عَشَرَ

(١) في المخطوط: (فالفضل)؛ ولعله تحريف من الناسخ.

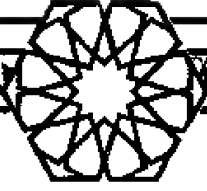
نَصُّ الْكِتَابِ ثُمَّ نَصُّ السُّنَّةِ
سُنَّةٌ مَنْ لَهُ أَتَمُّ الْمِنَّةِ
وَزَاهِرُ الْكِتَابِ وَالظَّاهِرُ مِنْ
سُنَّةٍ مَنْ بِالْفَضْلِ كُلُّهُ قَمِينٌ
ثُمَّ الدَّلِيلُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ
ثُمَّ دَلِيلُ سُنَّةِ الْأَوَّاهِ
وَمِنْ أَصُولِهِ الَّتِي بِهَا يَقُولُ
تَنْبِيهِ قُرْآنٍ وَسُنَّةِ الرَّسُولِ
وَحُجَّةٌ لَدَيْهِ مَفْهُومُ الْكِتَابِ
مِنْ سُنَّةِ الْهَادِي إِلَى نَهْجِ الصَّوَابِ
ثُمَّ تَنْبِيهِ كِتَابِ اللَّهِ ثُمَّ
تَنْبِيهِ سُنَّةِ الَّذِي جَاهَا عَظُمُ
ثُمَّ إِجْمَاعُ وَقَيْسٍ وَعَمَلُ
مَدِينَةِ الرَّسُولِ أَشْخَى مَنْ بَذَلَ
وَقَوْلُ صَاحِبِهِ وَالْإِسْتِخْسَانُ
وَهُوَ اقْتِفَاءُ مَا لَهُ رُجْحَانُ
وَقِيلَ: بَلْ هُوَ دَلِيلٌ يَنْقَذِفُ
فِي نَفْسٍ مَنْ بِالْإِجْتِهَادِ مُتَّصِفُ
وَلَكِنْ التَّغْيِيرُ فِيهِ يَقْصُرُ
عَنْهُ فَلَا يَغْلَمُ كَيْفَ يُخْبِرُ

وَسَدُّ أَبْوَابِ ذَرَائِعِ الْفَسَادِ
 فَمَالِكٌ عَلَى ذُو إِغْتِمَازٍ^(١)
 وَحُجَّةٌ لَدَيْهِ الْإِسْتِضْحَابُ
 وَرَأْيُهُ فِي ذَاكَ لَا يُعَابُ
 وَخَبَرُ الْوَاحِدِ حُجَّةٌ لَدَيْهِ
 بَغْضُ فُرُوعِ الْفِقْهِ تَنْبِيْ عَلَيْهِ
 وَبِالْمَصَالِحِ عَنَيْتُ الْمُرْسَلَةَ
 لَهُ اخْتِجَاجُ حَفِظَتُهُ النُّقْلَةَ
 وَرَغْيٌ خُلْفٍ كَانَ طَوْرًا يَغْمَلُ
 بِهِ وَعَنْهُ كَانَ طَوْرًا يَغْدِلُ
 وَهَلْ عَلَى مُجْتَهِدٍ رَغْيٌ الْخِلَافُ
 يَجِبُ أَمْ لَا قَدْ جَرَى فِيهِ اخْتِلَافُ
 وَهَذِهِ خَمْسُ قَوَاعِدَ ذَكَرَ
 أَنَّ فُرُوعَ الْفِقْهِ فِيهَا تَنْحَصِرُ
 وَهِيَ الْيَقِينُ حُكْمُهُ لَا يُزْفَعُ
 بِالشَّكِّ بَلْ حُكْمُ الْيَقِينِ يُتَّبَعُ

(١) الهمزة في (اعتماد) همزة وصل؛ لكن مراعاة للوزن رسمت على أنها للقطع.

وَضَرَرُ يُزَالُ وَالتَّيْسِيرُ مَعَ
مَشَقَّةٍ يَدُورُ حَيْثُمَا تَقَعُ
وَكُلُّ مَا الْعَادَةُ فِيهِ تَدْخُلُ
مِنَ الْأُمُورِ فَهِيَ فِيهِ تَعْمَلُ
عَهُ لِلْمَقَاصِدِ الْأُمُورُ تَتَّبَعُ
وَقِيلَ: ذِي إِلَى الْيَقِينِ تَرْجِعُ
وَقِيلَ: لِلْعُرْفِ وَذِي الْقَوَاعِدُ
خَمْسَتُهَا لَا خُلْفَ فِيهَا وَارِدُ
قَدْ تَمَّ مَا رُمْتُ وَلِلَّهِ الْحَمِيدُ
مِنِّي حَمْدٌ دَائِمٌ لَيْسَ يَبِيدُ
وَأَطِيبُ الصَّلَاةِ مَعَ أَسْنَى السَّلَامِ
عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الْكَرَامِ





الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
المختار بن بونه معالم شخصيته ومسيرة حياته	٩
نُسْخُ النّظْم	٢١
راموز التّصحیح	٢٣
درر الأصول	٢٥
فصل	٢٩
فصل	٣٢
فصل	٣٤
فصل في تعريف الاعتقاد وتقسيمه وتعريف أصول الفقه ..	٣٦
فصل في تعريف الكلام وبعض أقسامه	٣٧
معاني الحروف	٤٠
«إِنْ»	٤٠
فصل في تعريف الأمر وما يقتضيه وما لا يقتضيه ..	٤٨
فصل في بيان من يتناوله الخطاب ومن لا يتناوله ..	٥٠
فصل في تعريف المفهوم	٥٢
فصل في الميّن والمجمل	٥٣
فصل في عصمة النّبي ﷺ	٥٥

٥٧	فصل في تأسيه ﷺ بشرع من قبله
٥٧	فصل في تعريف العام
٥٩	فصل في تعريف التخصيص وتقسيم المخصص
٦٢	فصل في تعريف المطلق والمقيد وحكيمهما
٦٣	فصل في تعريف النسخ وأقسامه
٦٥	التعارض والترجيح
٦٧	فصل في الإجماع وأقسامه
٦٩	فصل في الخبر وأقسامه
٧٤	فصل في كيفية الرواية ومراتبها
٧٦	فصل في تعريف القياس لغةً وشرعاً وأقسامه
٧٨	فصل في القوادح
٧٩	فصل في الأشياء قبل الشرع وبعده
٧٩	فصل في الترجيح
٨٢	فصل في الاجتهاد
٨٣	فصل في وقت الاجتهاد والتصويب
٨٥	فصل في الاستسقاء والمفتي والمستفتي
٨٦	فصل في أدلة مشروعية الأحكام
٨٧	فصل في تصرفات المكلفين في الأعيان
٨٩	خاتمة
٩١	لَحَقَ في نظم قواعد مالك
٩٩	الفهرس



دُرُّ الْأُصُولِ فِي أُصُولِ فِقْهِ الْمَالِكِيَّةِ

